المنطقة العربية ومشاريع الشرق الأوسط

د. فوزى أحمد تيم
قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الاجتماعية - جامعة مؤتة - الكرك - الأردن

مقدمة :

تتعدد أشكال أهمية منطقة الشرق الأوسط سواء من حيث الموقع الجغرافي الذي يربط القارات ببعض، وطرق التجارة وانتقال السلع، أو من حيث الثروات، كالنفط، أو من حيث البعد الحضاري والديني، مما جعله ومنذ القدم وفي إطار صراع القوى الكبرى محطاً للأنظار، حيث سعت كل قوة للسيطرة عليه وتشكيله بما يؤمن مصالحها في أرضه، أو في المناطق المجاورة له، يتساوى في ذلك الموقف تجاهه في فترة التنافس الاستعماري بين القوى الأوروبية، حيث استطاعت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى أن تصوغ جغرافيته السياسية بما يحقق مصالحها، وفي فترة الحرب الباردة بين المعسكرين المتصارعين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كان الشرق الأوسط محلاً لاهتمام كل منهما، وفي إطار الحركة السياسية حاول كل من المعسكرين ربطه بعلاقة تبعية من نوع معين، أما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفتت المعسكر الاشتراكي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد في إطار النظام الدولي الجديد أحادي القطبية فقد سعت الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط بما يحقق مصالحها العالمية، هذا علاوة على إسرائيل، ذاك الجسم الغريب عن المنطقة والتي جاءت كمشروع استعماري استيطاني، فهي تعمل بعد أن تأكد لها رغم انتصاراتها المتكررة على دول المنطقة أن القوة لا يمكن أن تقهر أو تخضع إرادة الشعوب على ربط المنطقة بنظام

إقليمي يخضع لسيطرتها، تلعب فيه دور القائد، في الوقت الذي يتم فيه إضعاف ومن ثم تهميش القوة العربية.

من هنا جاء اهتمام الباحث بدراسة المشاريع المختلفة التي طرحت لترتيب الأوضاع وإعادة صياغتها في منطقة الشرق الأوسط حيث ستتم دراسة كل من المشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط والذي أطلق عليه الشرق الأوسط الجديد، والمشروع الأوروبي الذي أطلق عليه في البداية الحوار العربي الأوروبي وفي فترة لاحقة الشراكة الأورو- متوسطية، والمشروع الأمريكي الذي أطلق عليه الشرق الأوسط الكبير.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من خطورة المشروعات التي وضعت لصياغة منطقة الشرق الأوسط، حيث اريد لهذه المنطقة أن تُستغل وتستنزف إمكاناتها لغير أبنائها، وأن تستتبع للقوى الكبرى، وأن تكون منطلقاً لها للسيطرة على ما يجاورها من مناطق يمكن أن تهدد نفوذ القوى الكبرى.

منهج الدراسة: استندت الدراسة إلى المنهج التاريخي التحليلي لدراسة الوقائع وربطها ببعض لفهم مسارها واستشراف نتائجها.

فرضية الدراسة:

تستند الفرضية الأساسية للدراسة إلى مقولة أن صياغة أو إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط تتناسب مع قوة دول المنطقة وضعفها، فكلما كانت دول المنطقة قوية تتراجع مشروعات الصياغة وإعادتها، وكلما كانت ضعيفة تتعاظم تلك المشروعات.

أولاً: مصطلح الشرق الأوسط ودلالاته وأهميته:

أ- مصطلح الشرق الأوسط ودلالاته:

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه رغم عدم الاتفاق على امتداده، حيث يتم التوسع فيه حيناً ليشمل العالم الإسلامي إضافة إلى إسرائيل وقبرص، وتضيقه أحياناً أخرى ليشمل المنطقة العربية بأكملها، وفي أحيان أخرى يشير الشرق الأوسط إلى سوريا الطبيعية والعراق وشبه الجزيرة العربية، وهذا يعني أن منطقة الشرق الأوسط تتوسط العالم من جهة، وتضم مناطق من قارات ثلاث هي أسيا وأفريقيا وأوروبا.

أما الشرق الأوسط جغرافياً في أوسع امتداداته فهو المنطقة الواقعة بين سلاسل جبال هندكوسن، خراسان شمالاً، وبحر العرب والمحيط الهندي جنوباً، وسلاسل جبال سليمان شرقاً، والبحرين المتوسط والأحمر غرباً، أي أن هذا الامتداد الجغرافي يشمل الدول العربية في آسيا إضافة إلى تركيا وإيران وأفغانستان وجمهوريات الاتحاد السوفيتي عبر القوقاز.

هذا ويتقاطع مع مصطلح الشرق الأوسط مصطلحي الشرق الأدنى والشرق الأقصى وهما مصطلحان أقدم في الاستعمال من مصطلح الشرق الأوسط، إذ أُطلق على البلاد القريبة من أوروبا الخاضعة للسلطنة العثمانية مصطلح الشرق الأدنى، وعلى ما عداها في المناطق البعيدة كالفلبين والهند وأندونيسيا الشرق الأدنى[1].

جاء استخدام هذا المصطلح كتعبير غربي سياسي استراتيجي، حيث استمدت التسمية من علاقة المنطقة بالقوى الاستعمارية في أواخر القرن

التاسع عشر، فعندما يقال شرق أوسط يثور التساؤل: شرق أوسط بالنسبة لمن؟، الإجابة بالتأكيد أنه شرق أوسط بالنسبة لأوروبا، ويلاحظ أن الطابع التحكمي هو الذي غلب على هذه التسمية، فهذه المنطقة تتسم بالتنوع والتعدد حيث تضم شعوباً مختلفة الأعراق واللغات والأديان والثقافات والأبنية الاجتماعية.

أما ما تهدف له هذه التسمية سياسياً فهو تمزيق الوطن العربي بحيث لا يتم التعامل معه كوحدة متميزة، إذ تدخل فيه دول غير عربية وتخرج منه دول عربية، في الوقت الذي تدخل فيه إسرائيل لتبرير شرعية وجودها في المنطقة، فالشعوب التي تضمها المنطقة حسب المصطلح تنتمي إلى الشعوب الهندية – الأوروبية، والتركية، والسامية، أما اللغات المنتشرة فتتوزع بين العربية والفارسية والتركية، ودينياً ينتشر الإسلام والمسيحية واليهودية[٢].

ب- استخدام وشيوع المصطلح:

استخدم المصطلح لأول مرة من قبل الضابط البحري الأمريكي "الفريد ماهان" صاحب نظرية تأثير القوى البحرية في التاريخ عام ١٩٠٢، من خلال دراسته للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في إيران، والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكة حديد برلين –بغداد، وقد استخدم المصطلح للإشارة إلى المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي ولا ينطبق عليها أي من مصطلحي الشرق الأدنى أو الشرق الأقصى لكن دون تحديد البلاد التي تقع في نطاقه، كما استخدمه حاكم الهند الإنجليزي اللورد "كرزون" للدلالة على مناطق تركيا

والخليج العربي وإيران، أما في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى فقد استخدم المصطلح للدلالة على جزء من منطقة الشرق الأدنى حيث أنشأ وزير المستعمرات البريطاني "ونستون تشرشل" عام ١٩٢١ ما عرف باسم "إدارة الشرق الأوسط" لتشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، ثم ادمجت مصر في تلك المنطقة عام ١٩٣٢، وقد تأكد هذا المصطلح في فترة الحرب العالمية الثانية حيث أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط التي كانت تشرف على إدارة مناطق غير محدودة تتسع أو تضيق حسب تطورات الحرب[٣]. لكن هل يمكن أن يشكل الشرق الأوسط نظاماً اقليمياً رغم ما فيه من تباينات واختلافات؟ وهل يوجد تكامل وظيفي ، وتنظيمي بين الوحدات المكونة له؟ الإجابة تكمن في تحديد عناصر النظام وهي[٤]:

١- العناصر البنيوية: أي طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المكونة للنظام، ومدى التقارب أو التماثل بينها سواء فيما يتعلق بالخصائص الاقتصادية كالموارد، ومدى التكامل بين الأنظمة الاقتصادية والتجارية، أو فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية كعوامل الجنس واللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك، أو فيما يتعلق بدرجة التماسك الاقليمي كوجود المؤسسات الإقليمية وتوافق سلوك اطراف النظام دولياً.

٢- مستوى القوة في النظام : ويقصد به مستوى القوة التي تتمتع بها كل وحدة من وحدات النظام، وهل يوجد توازن بينها أو تتفوق واحدة على معظمها.

فيما يخص الشرق الأوسط نجد إسرائيل القوة الأساسية إلى جانب تركيا، علاوة على وجود تحالف بين كل من إسرائيل وتركيا في مواجهة تشرذم القوى الأخرى مما يعني أن إسرائيل هي الأكثر فعالية في التأثير على الوحدات الأخرى.

٣- نمط التحالفات السائدة بين وحدات النظام دولياً ومحلياً وهنا نلاحظ اختلافاً في تحالفات هذه الدول.

من خلال عرض هذه الخصائص للنظام نرى أن الشرق الأوسط بمفهومه الموسع جغرافياً لا يمكن أن يشكل نظاماً اقليمياً واحداً.

جـ- أهمية منطقة الشرق الأوسط:

تمتع الشرق الأوسط بأهمية بالغة لم تتحدد بعصر من العصور وعلى مدار التاريخ البشري، فكل قوة دولية سواء كانت قديمة أو معاصرة سعت للسيطرة عليه، لأن من يسيطر عليه يستطيع أن يقضي على أطماع الدول الأخرى في السيطرة على المناطق المحيطة به، ويمكن ارجاع هذه الأهمية إلى ما يلي:

١- الأهمية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية:

تقع منطقة الشرق الأوسط في قلب العالم، إذ تشكل جزءاً من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض، علاوة على ذلك فهو يقع في منطقة تتوسط القارات الثلاث أسيا وافريقيا وأوروبا، أي أنه يتمتع بموقع فريد للاتصال بين هذه القارات، كما يشرف على أكبر مجموعة من المسطحات المائية من البحار كبحر قزوين والبحر الأسود والبحر

المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي، إضافة إلى المحيطات كالمحيطين الهندي والأطلسي في -حال ضم المغرب لهذه المنطقة-، والأنهار مثل النيل ودجلة والفرات والأردن، والمضائق والممرات المائية كقناة السويس ومضائق الدردنيل والبسفور وباب المندب وهرمز، علاوة على ذلك يتمتع الشرق الأوسط بامتداد جغرافي كبير مما يتيح نشر القوات في زمن الحرب، إضافة إلى المصادر الطبيعية والمعدنية والطاقة خاصة النفط(٥)، وقد تعاظمت أهمية الشرق الأوسط فترة الصراع بين القوتين العظميين. الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بسبب تطور استراتيجية كل منهما، فلم يعد الاهتمام منصباً فقط على مصادر الثروة، حيث أضحت منطقة المحيط الهندي هامة في استراتيجية الدولتين العظميين، ولم يعد المحيط الهندي مجرد معبر مائي لا يمثل أية أهمية حاسمة في الصراع حول السيادة العالمية، فالتصور الأمريكي للتعامل في الصراع الدولي خاصة مع الاتحاد السوفيتي جعلها تسعى أن لا تكون أراضيها مسرحاً لأية حرب قادمة، خاصة وأنها تمتلك شواطئ مفتوحة يمكن غزوها بسهولة، علاوة على أن أية حرب قادمة مع الاتحاد السوفيتي والصين ستعني أن تحارب الولايات المتحدة على جبهتين منفصلتين، لذا أضحى التصور الاستراتيجي الأمريكي قائماً على خلق القواعد التي تسمح بمواجهة الطرفين انطلاقاً من قواعد واحدة، وهذا ما يحققه لها التواجد في المحيط الهندي(٦).

٢- الأهمية الاقتصادية:

ترجع هذه الأهمية إلى توفر عناصر الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي

وعوائدهما المالية. وليس من قبيل المبالغة القول أن جزءاً من منطقة الشرق الأوسط والمقصود بها العراق والجزيرة العربية يعوم على بحر من النفط، فالأراضي العربية تحتوي ثلثي الاحتياطي النفطي الثابت وجوده، ففي منطقة الخليج العربي تمتلك العراق والكويت والإمارات احتياطياً نفطياً يقدر بخمسة أمثال الاحتياطي النفطي للولايات المتحدة، والتي تعتبر أكبر مستهلك للنفط في العالم، وتمتلك كل من السعودية والعراق ما لا يقل عن ربع الاحتياطي العالمي من النفط[٧]، ومما لا يخفى أن النفط هو عماد الصناعة بل والحضارة الغربية، وهذا يعني أن الأمن الأمريكي والغربي يعتمد على استمرار تدفق النفط من هذه المنطقة، وبسبب أهمية النفط للدول الغربية واستمرار تدفقه عمدت تلك الدول إلى استعمار العسكري المباشر للسيطرة على النفط، كما استدعت فترة الحرب المبادرة وضع تصورات جديدة للسيطرة على منابع النفط، فالنفط العربي من الأهداف الحساسة والحيوية للولايات المتحدة، وهو مصلحة عليا لها، وقد أوضحت الولايات المتحدة حساسية تلك المنطقة حيث اعتبرت أن أي مساس بمصالحها النفطية سيجعلها تستخدم كافة الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية[٨] كما تأكدت أهمية وحساسية منطقة الشرق الأوسط وخاصة الخليج العربي للولايات المتحدة عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وسقوط الشاه في إيران وغزو الاتحاد السوفيتي لافغانستان، إذ كان من نتائج حرب أكتوبر التضامن العربي في قطع الإمدادات النفطية ووقف تصديره، الأمر الذي حدا بوزير الخارجية الأمريكي "هنري كيسنجر" إلى التهديد بإمكانية استخدام ثلاثة أسلحة في مواجهة القيادات العربية هي[٩]:

- تجميد الأرصدة العربية.

- منع الغذاء من الوصول إلى الخليج العربي.
- احتلال آبار النفط.

لو أمعنا النظر في هذه البدائل لاتضح أن الأرصدة العربية المودعة في البنوك الأوروبية والأمريكية هي من حيث الواقع خاضعة لإرادة تلك الدول، وأن قدرة الدول العربية على سحب أرصدتها تكاد تكون معدومة، وأن ما يعود عليها من هذه الأرصدة لا يتجاوز الحصول على فوائد الإيداع.

أما منع الغذاء فتأثيره ضئيل، إذ يحتاج الأمر إلى موافقة دولية كاملة لاحكام الطوق على مصادر الغذاء، ولا يمكن للولايات المتحدة الحصول على مثل هذا التضامن الدولي، أما احتلال آبار النفط فهو الخيار الأمثل للولايات المتحدة خاصة وأن دول الخليج لا تملك إمكانات الدفاع الذاتي عن نفسها.

وبالنسبة للثورة الإيرانية وسقوط الشاه أدى هذا الوضع إلى رفع يد الولايات المتحدة عن نفط إيران، كما أضحت إيران، والتي كانت تستخدم كأداة تهديد أمريكية لدول الخليج –عصية على أن تكون أداة بيد الولايات المتحدة.

وبالنسبة للغزو السوفيتي لأفغانستان فقد عنى للولايات المتحدة أن مصالحها في منطقة الخليج أصبحت في خطر، وهذا أدى إلى زيادة أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية من أجل إكمال الحصار الأمريكي على الاتحاد السوفيتي الذي يمتد –الحصار– من اليابان وحتى شمال الأطلسي، وقد ادعت الولايات المتحدة أن احتلال آبار النفط العربي

في منطقة الخليج ليس عقوبة تفرض على الدول العربية، بل هـو نتيجـة لأطماع الاتحاد السوفيتي، وأن احتلال الآبار يحميها من تلك الأطماع، أي أن التواجد العسكري الأمريكي هو نوع من الدفاع عن الدول العربية.

ثانياً: الشرق الأوسط الجديد –المشروع الإسرائيلي.

تمكنت الصهيونية من إقامة الكيان السياسي في فلسطين منطلقة من الادعاء بأن اليهود أمة، وبحق كل أمة في إقامة دولتهـا علـى أرضهـا، وبهذا تم نقل العديد من اليهود من الدول التي تواجدوا فيها إلى فلسـطين وتشكيل "الجيتو" اليهودي فيها، فبعد أن عاش اليهود منعزلين في الجيتـو في الدول المختلفة أصبح لهم جيتو في فلسطين منعزلاً عن المنطقة وفـي حالة صراع مع سكانها، لكن هذا الجيتو "الدولة" وبعد أن أرسى قوتـه لا يستطيع إن أراد استمرار الوجود والسيطرة البقـاء منغلقـاً، لـذا سـعت إسرائيل إلى الانفتاح على المنطقة –الشرق الأوسط– لكن من منطلق دولة قومية معترف بها تقيم علاقات اقتصادية وحضارية مع جيرانها من أجـل أن تلعب ذات الدور التاريخي لليهود في السيطرة على أسـواق وثـروات المنطقة، وأن تكون وسيطاً بين الأسواق العربية من جهة، وبين الأسـواق العربية والأوروبية من جهة ثانية.

إلا أن هذا الدور من الصعب أن يتحقق إلا إذا استطاعت إسـرائيل اللعب على التناقضات العربية، والتناقضات بين الشعوب العربية وغـير العربية، وبمعنى آخر فإن سيطرة إسرائيل على منطقة الشرق الأوسط في المرحلة الحالية وهي مرحلة الفوق قومية Trans National Era تتطلب إضعاف القوة العربية والاندماج مع الوسـط العربـي فـي ذات الوقـت

لانتمائها جغرافياً له، أي أنها تسعى للاندماج في المنطقة من خلال تقسيمها[١٠]. تمثلت أولى مهام إسرائيل لتحقيق هدفها في انتشار تأثيرها وسيطرتها واندماجها إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وللشركات التي تتعامل معها، كما اتجهت إسرائيل للولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي الذي يوفر لها الدعم المادي والدولي من أجل الضغط على الدول العربية لإنهاء المقاطعة العربية خاصة بعد أن منيت إسرائيل بخسائر مادية سنوية قدرت بمليارين ونصف المليار دولار[١١]، وقد التزم كل من الرئيسين الأمريكيين جورج بوش الأب وبيل كلينتون بالعمل على إنهاء المقاطعة العربية لها في أسرع وقت، بل أعلن كلينتون أنه سيتخذ إجراءات متشددة ضد الدول التي تستمر في فرض المقاطعة عليها[١٢].

غير أن السيطرة الإسرائيلية لا يمكن لها أن تقف عند حدود الاقتصاد، بل لا بد من تدعيم قوتها العسكرية وتفوقها النوعي على الدول العربية مجتمعة، حيث حصلت إسرائيل على أسلحة أمريكية متطورة على شكل هبات، وتم ضمها إلى شبكة الأقمار الصناعية العالمية للحماية من الصواريخ، إضافة إلى التزام الولايات المتحدة بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ونزع تلك الأسلحة إن وجدت مع صم الآذان عن المشروع النووي الإسرائيلي، من هنا نستطيع تلخيص موقف إسرائيل من العلاقة مع دول الشرق الأوسط بما يلي:

١- التكامل والاندماج مع المنطقة.

٢- تصعيد التوتر والخلاف بين الدول العربية بما لا يسمح قيام أي تكامل عربي.

٣- تصعيد الخلافات بين الدول العربية والقوى الدولية العظمى.

٤- أن تكون إسرائيل جزءاً من المنطقة ومعترفاً بها.

٥- أن تكون القوة المسيطرة في المنطقة والفاعل السياسي الأساسي.

٦- أن تسيطر على أسواق وثروات المنطقة.

٧- أن تتمتع بتفوق عسكري يردع أية محاولة لتهديد إسرائيل أو دورها في المنطقة.

٨- إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق توطينهم في أماكن إقامتهم الحالية.

من هذه المنطلقات يمكن الحديث عن الرؤية الإسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط ودورها فيها وذلك من خلال المشروع الذي وضعه "شمعون بيرس" زعيم حزب العمل الإسرائيلي وأحد أهم الشخصيات السياسية في إسرائيل في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" حيث عرض تصوره[١٣] لشرق أوسط جديد يقوم على الازدهار والأمل، لا القهر والعذاب مستلهماً المشروع الأوروبي في الوحدة، معتبراً التعاون الاقتصادي الحل والبديل للصراع في المنطقة والتي تعتبر القضية الفلسطينية جوهرها، وأن هذا التعاون سيؤدي إلى زيادة في التفاهم السياسي وصولاً إلى الاستقرار . ويرى بيرس أن العالم قد تغير، وبالتالي على إسرائيل أن تغير مفاهيمها القديمة المعتمدة على المنظومات العسكرية والتسليحية إلى المفهوم الحديث المعتمد على الاتفاقيات السياسية والمعاهدات الثنائية والمتعددة، والمتوائم مع الأمن العالمي والاعتبارات

الاقتصادية، إذ لم تعد القوة العسكرية هي أساس قوة الدولة بل أصبح التقدم العلمي والاتصالات السريعة وطرق جمع المعلومات والتعليم العالي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتطورة هي عناصر القوة المعاصرة، وأضحى التقدم الاقتصادي هو صاحب الجبروت وليس القوة العسكرية.

وحدد بيرس هدفه النهائي في خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية تستند في قيامها إلى أربعة عوامل:

١- الاستقرار السياسي: ويقوم على أساس مواجهة الأصولية – الإسلامية– في المنطقة العربية التي يرى أنها تهدد استقرار نظم الحكم العربية والسلام الإقليمي.

٢- الاقتصاد: ويقوم على أساس أن تحسين مستوى المعيشة هو شرط ضروري لتخفيف التوتر في منطقة الشرق الأوسط، فطالما وجدت هوة فاصلة داخل النظام الاجتماعي السياسي فسيبقى المجال رحباً أمام نمو الأصولية، لذا لا بد من معونة خارجية لتنمية اقتصاد دول المنطقة، أو أن تصبح جزءاً من نظام إقليمي أوسع، وبهذا يكون إنشاء منطقة تعاون إقليمية فوق قومية الرد على الأصولية.

٣- الأمن القومي: ويقوم على أساس أنه لم يعد لمفهوم العمق الاستراتيجي أي معنى، حيث حولت الصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل الجبهة الداخلية إلى جبهة أمامية، لذا فالسبيل الوحيد لضمان الأمن القومي هو إقامة نظام إقليمي للرقابة والرصد. أما بنية نظام الأمن الإقليمي الشرق أوسطية كما يراها بيرس فتتمحور حول

نمطين من الالتزامات المتبادلة :

أ- أمة – أمة (ثنائية ومتعددة).

ب- أمة منطقة.

٤- إشاعة الديمقراطية: بمعنى أن الديمقراطية تعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي، وأن الأمم الديمقراطية لا تدخل في حروب ضد بعضها، علاوة على أن النظام الديمقراطي يؤدي إلى تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي بعيد الأمد، ويقترح بيرس لتنمية منطقة الشرق الأوسط وازدهارها تحويل الأموال الباهظة التي تنفق على سباق التسلح لتنفق على رفع مستوى معيشة المواطن، والقضاء على الفقر بحيث يتم الانتقال في المنطقة من اقتصاد الصراع إلى اقتصاد السلام، وإقامة سوق اقتصادية مشتركة لدول المنطقة، وربط هذه الدول بخطوط سكك حديدية وشبكات طرق سريعة، وإقامة موانئ مشتركة وشق قناة البحرين التي تربط البحر الأحمر بالبحر الميت، وإقامة مؤسسات مالية مصرفية مشتركة.

لقد بدأ هذا الطرح الإسرائيلي يأخذ أبعاده العملية بموجب اتفاق السلام المصري الإسرائيلي الذي اكتملت أبعاده القانونية بتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في آذار ١٩٧٩[١٤] إذ أصبحت إسرائيل، طرفاً في علاقة مع دولة عربية ذات دور قيادي إن لم تكن الدولة القائد، وتكفل الرفض العربي في حينه للسياسات المصرية والإحجام الشعبي المصري والرسمي أحياناً في إبطاء الاندفاع في طريق التطبيع وإيقاف هذا الإطار الشرق أوسطي عند حدود معينة، غير أن هذه الحدود بدأت تتراجع

بالتدرج بعد أن ذاب الرفض العربي سواء بسبب الاخفاق في تقديم بديل حقيقي لسياسات الرئيس السادات في التسوية السلمية مع إسرائيل، أو بسبب الحقائق الإقليمية الجديدة التي طرأت على المنطقة في أعقاب نشوب الحرب العراقية الإيرانية.

إن خطورة هذا المشروع ليست في بداية تشكيل النظام في ذاته، أو في كونه مفروضاً من خارج النظام العربي فحسب، بل في الوقت الذي بدأ تطبيقه، وهو وقت التسوية السياسية الذي تزامن مع ضعف وتفكك في الجانب العربي، إذ ستدخل الدول العربية هذا النظام فرادى وليس في إطار موحد.

وأخيراً يمكن القول أن ما لم تستطع إسرائيل تحقيقه عن طريق القوة العسكرية من اخضاع للشعوب العربية لإرادتها والقضاء على الانتفاضة الفلسطينية وعلى الاصرار الفلسطيني على التمسك بحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية، ومن تغييب الهوية العربية والأمل العربي بالوحدة، وجعل الدول العربية مجرد فاعل صغير غير مؤثر في المنطقة وغير متمتع بالندية مع الإطراف الأخرى تحاول تحقيقه عن طريق هذا المشروع بدعوى التعاون وتحقيق الازدهار الاقتصادي والسلام في المنطقة.

ثالثاً: الحوار العربي الأوروبي... والشراكة الأورو متوسطية -المشروع الأوروبي-

١- الظروف العامة لبدء الحوار العربي الأوروبي:

انطلق الحوار العربي الأوروبي عقب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، والقرار العربي باستخدام النفط كسلاح سياسي، حيث تم خفض انتاجه وحظر بالنسبة لدول معنية مما أدى إلى ارتفاع اسعاره، كما تم ربط اسعاره باسعار السلع الرئيسية التي تستوردها الدول العربية، من الدول الصناعية[١٥]، ويشكل رفع الأسعار بالنسبة لأوروبا الغربية تأثيراً سلبياً على قدرتها الصناعية وإزدهارها، إذ يمثل النفط العربي نسبة ٨٠٪ من وارداتها البترولية، وستتأثر أوروبا بأزمة النفط أشد مما ستتأثر به الولايات المتحدة إذ يمكن للأخيرة إيجاد بديل عن النفط العربي من مناطق أخرى، كما أن وارداتها النفطية ضئيلة مقارنة بواردات الدول الأوروبية، علاوة على استفادة الولايات المتحدة من ارتفاع اسعار النفط لأنها تستثمر اموالاً طائلة في عملية انتاج النفط العربي.

إلا أن النفط ليس السبب الوحيد للدعوة الأوروبية للحوار، فالتضخم والانكماش في الوقت ذاته في دول أوروبا سيؤديان إلى تقليص النمو الاقتصادي فيها مما سيمهد الطريق أمام الصراع الاجتماعي والأزمات السياسية واعتلاء اليسار سدة الحكم فيها[١٦]، وهذا يعني تهديد الأمن الاجتماعي في الدول الأوروبية، ويضاف إلى تهديد الأمن الداخلي التهديد الخارجي بسبب استمرار الصراع العربي الصهيوني، والتنافس والصراع بين القوتين العظيمين -الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي- على

السيطرة على دول جنوب البحر المتوسط، فأوروبا الغربية معنية باستقرار المنطقة العربية بسبب الترابط بين الأمن الأوروبي والأمن القومي العربي، إذ سيؤدي تصاعد التوتر في منطقة جنوب المتوسط إلى دخول الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى منافسة، وكقوة بحرية ثانية بعد الولايات المتحدة مما يعني امكانية الصدام بينهما، وستكون منطقة البحر المتوسط شماله وجنوبه معرضة للتدمير، كما سيوفر فرصة لتصاعد قوة الحركات اليسارية والاضطرابات السياسية. من هنا فإن مصلحة أوروبا هي تحقيق الاستقرار في المنطقة حتى لا يتهدد أمنها[١٧].

علاوة على ذلك فقد أثبتت حرب اكتوبر أنه في حال التعارض بين مصالح الولايات المتحدة والمصالح الأوروبية فإن مصالح الأولى هي التي تحظى بالأولوية، إذ تجاهلت الولايات المتحدة دول أوروبا ومصالحها في الشرق الأوسط وقامت بدعم إسرائيل التي تعتبر سبب التوتر والتهديد للأمن في المنطقة، كما أن هيمنة إسرائيل على المنطقة يعني أنها ستصبح البديل عن أوروبا في استغلال السوق العربية، وسيؤدي تفوقها -إسرائيل- العسكري إلى مناطحة النفوذ الأوروبي في البحر المتوسط.

بناء على ذلك يمكن القول إن استقرار الشرق الأوسط وتحييده وإبعاده عن صراع القوى العظمى من العوامل الأساسية التي حدت بأوروبا للدخول في حوار مع الدول العربية، ويمكن إضافة سبب آخر إضافة إلى النفط والأمن كباعث للحوار يتمثل في رغبة أوروبا القيام بدور على الساحة الدولية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فأوروبا تريد أن تقوم بدور مستقل للتأثير على مسار الأحداث في الشرق الأوسط وتسوية

الصراع فيه ولا يترك الأمر للولايات المتحدة للانفراد بالمنطقة، فالاتفاقات المصرية الإسرائيلية التي عقدت عقب مفاوضات الكيلو ١٠١ تمت برعاية امريكية ، واستبعدت أوروبا منها، كما استبعدت من مؤتمر جنيف للسلام الذي عقد في ١٩٧٣/١٢/٢٢، رغم ما أبدته بعض الدول العربية من رغبة في مشاركة أوروبية في المؤتمر، ولم يتجاوز دور أوروبا الترحيب بعقد المؤتمر والاستعداد للمساعدة في البحث عن وسائل اقرار السلام وضمان تسوية تكفل السلام والمساهمة في مشروعات التنمية الاقتصادية[١٨].

انطلاقاً من هذه الأسباب أصدرت دول السوق الأوروبية في مؤتمر وزراء خارجيتها المنعقد في بروكسل بتاريخ ١٩٧٣/١١/٦ بياناً أكد على الروابط التي تجمع أوروبا الغربية وشرق وجنوب البحر المتوسط، وعلى دعوة الدول العربية للتفاوض، وقد استجابت الأخيرة لهذه الدعوة في مؤتمر القمة العربي بالجزائر المنعقد بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٦ حيث أكد المؤتمر على أهمية التعاون العربي الأوروبي وأرسل وفداً عربياً إلى كوبنهاجن أثناء انعقاد مؤتمر قمة دول السوق في ديسمبر ١٩٧٣[١٩].

وقد توالت بعد هذه الموافقة عدة لقاءات أدت إلى انطلاق الحوار العربي الأوروبي أهمها[٢٠]:

١- عقدت اللجنة السياسية لدول السوق التسعة بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ اجتماعاً تم بموجبه وضع عدد من الإجراءات للسير في طريق الحوار.

٢- قرر مجلس وزراء المجموعة الأوروبية بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤ الموافقة

على مبدأ الحوار رغم اعتراض بريطانيا التي دافعت عن وجهة النظر الأمريكية مؤكدة أن رسم أية سياسة خارجية لدول السوق ينبغي أن يرتبط بمبدأ تحديد العلاقات بين الولايات المتحدة ودول السوق.

٣- قرر وزراء دول السوق بتاريخ ١٩٧٤/٦/١١ مفاتحة الدول العربية بموضوع الحوار، وتم تسليم العواصم العربية مذكرة تتضمن الفهم الأوروبي للحوار والاجراءات المناسبة لمتابعته والسير فيه، وتم عقد أول لقاء رسمي بين وزير الخارجية الفرنسي ورئيس لجنة المجموعة من جهة ووزير خارجية الكويت وأمين عام جامعة الدول العربية من جهة أخرى بحثت فيه فكرة الحوار.

٤- عقد في مطلع شهر سبتمبر / أيلول عام ١٩٧٤ المؤتمر التحضيري للبرلمانيين العرب والأوروبيين في دمشق وشاركت فيه وفود دول السوق والدول العربية إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

٥- عقد اجتماع في القاهرة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٠، بين الجانبين قدم الجانب الأوروبي فيه ورقة عمل تتضمن الجوانب التنظيمية والاجرائية للجنة العامة والمجموعات المنبثقة عنها على أن يتم عقد اجتماع اللجنة في باريس أواخر عام ١٩٧٤.

٦- وافق مجلس جامعة الدول العربية في نيسان / ابريل ١٩٧٥ على الاقتراح الأوروبي، بأن يجري الحوار على الصعيد الفني لبحث الموضوعات التي سيشملها التعاون، وحدد يوم ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٥ موعداً لاجتماع الخبراء العرب في القاهرة، ويوم ١٠

حزيران / يونيو ١٩٧٥ لافتتاح الحوار على مستوى الخبراء.

٢- أطراف الحوار وجولاته حتى مؤتمر برشلونة:

أُنيط الحوار بلجنة عامة تضم لجنة عربيـــة وأخـرى أوروبيـة، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات حتى توقف الحوار بداية عام ١٩٧٥، وتـم تقسيم العمل حسب المحاور الأساسية للحوار على مستوى الخـبراء بيـن سبع لجان متخصصة هي لجان: التجارة، والتصنيع، الزراعـة والتنميـة الريفية، التعاون المالي، البنية الأساسـية، العلـم والتكنولوجيـا، الثقافـة والعمل. وقد ألحّ الجانب العربي في الحوار في اجتماع تونس المنعقد فـي ١٠ فبراير / شباط ١٩٧٧ على رفع درجة التنسيق بين الجـانبين، إلا أن الجانب الأوروبي تجاهل الطلب العربي الذي اشتمل على النقاط التالية[٢١]:

أ- عقد مؤتمر وزاري للحوار.

ب- إجراء مشاورات بين الجانبين في الأمم المتحدة.

ج- رغبة الجانب العربي في حضـور أعمـال مؤتمـر الأمـن الأوروبي الذي سيعقد في بلغراد في ١٥ حزيـران / يونيـو ١٩٧٧.

د- إقامة منظمة للتشاور السياسي ضمن إطار الحوار.

أما الدول أطراف الحوار فهي أعضاء دول السوق التسعة والـدول العربية، بيد أن دول السوق اغفلت الجانب الفلسـطيني عندمـا تقدمـت بعرض ترتيبات جلوس أعضاء الوفود حول مائدة العمل، وبالطبع فإن هذا الإغفال ليس إجرائياً، بل هو موقـف سياسـي، لرفـض دول السـوق

الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولحل هذه المعضلة اقترح الجانب الأوروبي أن تفتح عضوية الحوار للدول التسعة –الأوروبية– إضافة إلى ممثلي الهيئة الأوروبية وترك تمثيل الجانب العربي لقرار تتخذه الجامعة العربية التي أدرجت وفد فلسطين ضمن الوفد العربي، وزيادة في تأكيد الجانب العربي على ضرورة حضور فلسطين رأس المندوب الفلسطيني الوفد العربي إلى اجتماع نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩٨٠[٢٢].

إن ما يلاحظ على تشكيل لجان الحوار أن قضية النفط لم تخصص لها أية لجنة ولم تدخل في اختصاص أي منها رغم أهمية النفط، وأنه موطن القوة العربي في الحوار، ويمكن عن طريق استخدامه انتزاع موقف أوروبي مؤيد للموقف العربي في الصراع العربي الصهيوني، يبدو أن عدم إدراج النفط ضمن أية لجنة مرده الضغوط الأمريكية التي ترى أنه لا يجوز بحث قضية النفط بعيداً عن المشاركة الأمريكية، وكذلك إلى قطع الطريق على استخدام النفط كسلاح وعنصر في المساهمة.

أما اللقاءات التي تمت في إطار الحوار العربي الأوروبي منذ انطلاقه وحتى توقفه فهي[٢٣]:

١- اجتماع الخبراء في القاهرة في شهر يونيو / حزيران ١٩٧٥.

٢- اجتماع الخبراء في روما في شهر يوليو / تموز ١٩٧٥.

٣- اجتماع أبو ظبي في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٥.

٤- اجتماع اللجنة العامة في لكسمبرغ في آيار / مايو ١٩٧٦.

٥- اجتماع تونس في فبراير / شباط ١٩٧٧.

٦- اجتماع بروكسل في اكتوبر / تشرين أول ١٩٧٧.

٧- اجتماع دمشق في ديسمبر / كانون أول ١٩٧٨.

سعت دول السوق أثناء الحوار إلى تمييع الجانب السياسي والتأكيد على الجانب الاقتصادي، حيث رفضت تأييد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أدان إسرائيل باعتبارها حركة عنصرية، وماطلت في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بل وضعت عراقيل أمام التمثيل الفلسطيني في الحوار، كما قامت بعقد اتفاق اقتصادي مع إسرائيل لإنشاء منطقة للتجارة الحرة، وإعطاء أفضلية لعدد من السلع الإسرائيلية مما يعني كسر طوق المقاطعة العربية لإسرائيل وتشجيع الاستثمار الأجنبي فيها. أي أن أوروبا أرادت تطويع الموقف العربي السياسي وفق مصالحها، والاستفادة من عوائد النفط العربي المالية دون يتبع ذلك تغيير في مواقفها السياسية[٢٤] فالحوار استناداً إلى هذه المواقف ينطلق من علاقة دول السوق المشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة، وقد أدى الموقف الأوروبي الرافض للحوار حول القضايا السياسية والاقتصار على التعاون الاقليمي في المجالات الاقتصادية، إضافة إلى ترقب دول المجموعة لما يمكن ان تسفر عنه نتائج مؤتمر كامب ديفيد، إلى توقف الحوار مدة عامين قبل أن يُستأنف في بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث بدأت دول السوق اعادة النظر في قصر الحوار على الجانب الاقتصادي واستئنافه على كافة المستويات ومن ضمنها المستوى السياسي، كما بدأت تهتم في البحث عن دور لها في عملية السلام في الشرق الأوسط التي انفردت بها الولايات ا لمتحدة، وتمثل هذا التوجه في بيان البندقية[٢٥].

لقد استمر الحوار العربي الأوروبي يراوح مكانه سواء في قضايا التعاون الاقتصادي أو في الموقف من القضية الفلسطينية حتى انهيار المنظومة الاشتراكية وعقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

٣- أهداف وقضايا الحوار:

اختلفت أهداف الحوار لدى كل من الطرفين، فقد ركزت المجموعة العربية على الأهداف السياسية والتي تعني انخراط المجموعة الأوروبية بشكل فاعل في تسوية الصراع العربي الصهيوني، وتأييد الموقف العربي من الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وكان الاقتصاد مدخلاً للحصول على التأييد السياسي من المجموعة الأوروبية، بل أن الأهداف الاقتصادية التي سعت المجموعة العربية لتحقيقها في إطار الحوار مع أنها ليست الهدف الاساسي لم تحظ بالدعم الأوروبي، إذ أراد الجانب العربي تشجيع التجارة بين الطرفين باعتبارها وسيلة اساسية للتنمية، مع ضرورة مراعاة كل طرف لمستوى تطور الطرف الآخر، وتمثل المطلب العربي في عقد اتفاقية تفضيلية جماعية بين الطرفين تهدف إلى[٢٦]:

١- فتح السوق الأوروبية أمام الصادرات العربية برفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية دون اشتراط المعاملة بالمثل.

٢- تثبيت اسعار الصادرات العربية الرئيسية.

٣- اعتبار الدول العربية منطقة جمركية واحدة فيما يتعلق بقواعد المنشأ.

٤- التعاون في جميع مجالات تنشيط التجارة.

أما المجموعة الأوروبية فقد اتجهت إلى التركيز على الجوانب

الاقتصادية والتقنية وحصر التعاون على مشاريع ومجالات معينـــة، أمـــا المضمون السياسي فلا موضع له في الأجندة الأوروبية، وقد تمثلت أهداف المجموعة الأوروبية من الحوار بما يلي[٢٧]:

١- جمع معلومات عن الامكانيات الاقتصادية للعالم العربي.

٢- ضمان انسياب النفط العربي إلى أوروبا بحيث لا تتعـــرض لأزمـــة كازمة عام ١٩٧٣، وكذلك تثبيت اسعار النفط حتى تتمكـــن الـــدول الأوروبية من إستكمال مشروعاتها المتعلقة بإيجاد بديل عن النفط.

٣- تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

٤- حصول أوروبا على أكبر قد من الاستثمارات العربية نتيجة ارتفـــاع عوائد النفط المالية.

٤ – عقبات الحوار:

تنوعت العقبات التي اعترضت مسار الحوار، فمنها ما هو ذاتـــي، أي الخاص بأطراف الحوار، ومنها ما هو خارجي، وفيما يتعلق بأطراف الحوار يمكن تحديد العقبات التالية:

١- اختلاف اهداف كل طرف، وهذا ما سبق توضيحه إذ تمســـك كـــل طرف بأهدافه ولم يتسن تقديم تنازلات خاصة بـــاختلاف أولويـــات الأهداف.

٢- عدم تبلور إدراك موحد عند الطرفيـــن لطبيعـــة الحـــوار، فـــالدول الأوروبية ليس لها موقف موحد إزاء قضية الحوار، مرد ذلك الموقع الجغرافي والتراث التاريخي المصالح القومية المختلفة لكـــل منهـــا،

فهناك اختلاف حول النظرة للحوار بين دول شمال وجنوب أوروبا، فالدول التي قادت استكشاف امكانات الحوار والتعاون هي دول جنوب أوروبا خاصة فرنسا وإيطاليا، إذ خشيت دول شمال أوروبا أن تتمكن فرنسا وإيطاليا وخاصة إذا حصلتا على تأييد اسبانيا واليونان من الحصول على وزن أكبر أهمية في المجموعة الأوروبية عن طريق تقديم نفسيهما كوسيط بين أوروبا والعالم العربي. إضافة إلى أن علاقة أوروبا مع الولايات المتحدة تلعب دوراً مهماً في عدم تبلور رؤية واضحة للحوار، فبريطانيا مثلاً امتنعت أثناء مؤتمر وزراء السوق في لكسمبرغ عام ١٩٧٤ عن الموافقة على مبدأ التشاور المسبق مع الولايات المتحدة، وألا يتعارض مضمون التعاون العربي الأوروبي مع توصيات مؤتمرا لطاقة الذي عقد في واشنطن في فبراير/ شباط ١٩٧٤[٢٨].

وبالنسبة للجانب العربي فهو أيضاً لم يمتلك إدراكاً واضحاً لطبيعة الحوار، ومرد ذلك التناقضات العربية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو في الأبنية السياسية والايديولوجية أو من حيث اسلوب إدارة الصراع العربي الصهيوني ، فلا قاسم مشترك بين إدراك كل من الملك فيصل والرئيس السادات، أو الحبيب بورقيبة والعقيد معمر القذافي، مما أدى إلى غياب إرادة عربية موحدة.

أما فيما يتعلق بالعقبات الخارجية في مواجهة الحوار فيمكن اعتبار الموقف الأمريكي أحد أهم معوقات الحوار، فالولايات المتحدة لا تنظر بإيجابية لأي دور أوروبي في المنطقة العربية بعيداً عن همينتها ، لذا فقد

عارضت أي حوار يؤدي إلى تفاهم وتعاون بين أطراف دولية لا تكـــون هي شريكاً فيه، خاصة الحوار العربية الأوروبي، ويمكن إرجاع أســـباب المعارضة الأمريكية إلى ما يلي:

أ- ترى الولايات المتحدة أنه قد ينتج عن الحـــوار تعـــاون يـــؤدي إلـــى تعريض المصالح الأمريكية للخطر، فهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي كان يعمل في تلك الفترة على وضع اســـتراتيجية جديـــدة للطاقة(٢٩).

ب- العامل الاقتصادي : إذ ترى الولايات المتحدة أن الشركات الأمريكية هي التي ينبغي أن تقوم بدور الوسيط بين المنتج العربي والمستهلك الأوروبي.

ج- إمكانية تصاعد حاجة الولايات المتحدة للنفط العربي في الأمد القريب.

د- معارضة الولايات المتحدة للتفضيلات الجمركيـــة المتبادلـــة العربيـــة الأوروبية، لأن التفضيلات ستؤدي إلى جعـــل الســـلع والصـــادرات الأوروبية أقدر على منافسة نظيرتها الأمريكية.

بيد أن الولايات المتحدة خفضت لاحقاً من حدة معارضتها للحـــوار بعد أن استجدت أمور جعلتها قادرة على ضمان تأثيرها علـــى مجريـــات الحوار تمثلت في وفاة الرئيس الفرنسي "جورج بومبيدو" وسقوط المستشار الألماني "فيلي برانت" وسقوط رئيس الوزراء البريطاني "أدوارد هيـــث"، كما التزمت الدول الأوروبية بمبدأ التشاور مع الولايات المتحدة قبل اتخاذ قرار يتعلق بالحوار(٣٠).

٥- مؤتمر برشلونه والعودة إلى الشراكة الأورومتوسطية:

أ- الظروف العامة:

إلتأم الحوار بين دول السوق والدول العربية مجدداً بعد انقطاع دام عقداً من الزمن، لكن باختلاف عن الحوار السابق فيما يتعلق بالظروف المحيطة والقضايا الأساسية للحوار واطرافه بل وبالتسمية، فلم يعد الاتصال بين الطرفين حواراً بل أضحى شراكة متوسطية، كما وقع تغير حاسم في أوضاع المنطقة والعالم، إذ شهدت هذه الفترة انتقال النظام الدولي ثنائي القطبية إلى نظام احادي القطب تقوده وتهيمن عليه الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، كما سبق وانهارت الاشتراكية في دول وسط وشرق اوروبا، وبدأت تتتجه نحو النمط الليبرالي المتمثل باقتصاد السوق والتعددية الحزبية، وبالتالي فقد وفر هذا التحول فرصة لدول السوق للامتداد في نفوذها وسط وشرق أوروبا، وكذلك جنوباً إلى حوض البحر المتوسط، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى انتهاء الحرب الباردة، مما ابعد احتمال المواجهة بين القوتين العظميين، وهاجس الحرب الذرية التي ستكون أوروبا ساحة لها مما قلص أهمية الدور الحمائي الذري الأمريكي لصالح أوروبا، وراجت في أفق التعامل الدولي قضايا جديدة أصبحت اساس السلوك السياسي للولايات المتحدة تتمثل في العولمة والخصخصة وقضايا الإرهاب وحقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني فقد تم عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة تحت شعار مقايضة الأرض مقابل السلام، ومن ثم كان على أوروبا أن تسعى لدور

في التسوية، ولتجد لها موطئ قدم في المنطقة، لتحول دون انفراد "الصديق اللدود" الولايات المتحدة بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وثرواتها واسواقها.

وبالنسبة لاطراف الحوار أو الشراكة فلم تعد مقتصرة على الدول العربية والسوق المشتركة، بل غدت بين السوق المشتركة التي ارتفع عدد أعضائها إلى خمس عشرة دولة، وبين عدد من الدول العربية فرادى هي مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب، واستبعدت الدول العربية الأخرى من الشراكة، كما زجت في إطار الشراكة كل من تركيا ومالطا وقبرص وإسرائيل[٣١]. ويمكن أن يؤخذ على هذه الإنتقائية في العضوية ما يلي:

١- أنها تهدف إلى تقسيم الوطن العربي إلى مشرق ومغرب، والتنكر من ثم للهوية العربية، وإيجاد نظام اقليمي متعدد القوميات على حساب النظام القومي العربي ليصبح النظام الجديد بهوية شرق اوسطية بدلاً عن الهوية العربية.

٢- العمل على دمج إسرائيل في المنطقة سياسياً واقتصادياً مما يعيد إلى الذاكرة مشروع الشرق أوسط الجديد الذي سعت إسرائيل لتحقيقه.

٣- اضطرت دول السوق بسبب المشاركة الإسرائيلية للاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية بعيداً عن الشراكة السياسية والأمنية بسبب سياسة إسرائيل الرافضة تحقيق السلام العادل الشامل على اساس الشرعية الدولية مستهدفة بذلك تدمير عملية السلام.

٤- إن التعامل مع الدول العربية فرادى يعني أنه لا ينظر لها كنظام

اقليمي وهوية موحدة، كما يعني الانفراد بكل دولة على حدة والحصول على تنازلات منها في إطار اتفاقيات ثنائية.

أما من حيث القضايا التي شملتها المشاركة فقد اختلفت عن القضايا في الحوار السابق، حيث أضيفت قضايا الأمن والإرهاب والعولمة ونزع اسلحة الدمار الشامل وحقوق الإنسان والهجرة والقضايا الاجتماعية والثقافية والتقنية، أي أن الشراكة استوعبت كافة محاور التعامل.

ب- قرارات مؤتمر برشلونه:

عقد مؤتمر برشلونه في ٢٧ و ٢٨ /١١/١٩٩٥ على مستوى وزراء الخارجية ، وصدر عنه برنامج دعي "اعلان برشلونه" تضمن النقاط الأساسية التالية[٣٢]:

١- تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط على اساس القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن الدولي، والمبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام، بما فيها مبدأ الأرض مقابل للسلام.

٢- جعل البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون لضمان السلام والأمن والاستقرار، الازدهار، وتوطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة والمتوازنة ومكافحة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات، والعمل من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار بكل الوسائل المتاحة وفقاً للمواثيق والمبادئ التالية:

- ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحق كل

طرف في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

- مبادئ القانون الدولي.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز عنصري أو جنسي أو ديني.
- احترام التنوع والتعددية في المجتمعات، واحترام المساواة وسيادة الدول ووحدة اراضيها وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية المباشرة وغير المباشرة، والتأكيد على حق ممارسة السيادة ومكافحة الإرهاب.
- ضمان الأمن الاقليمي بمنع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وانضمام الدول إلى المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الاسلحة النووية.
- العمل على اعداد ميثاق للسلام والاستقرار يهدف إلى بناء منطقة ازدهار مشترك وتحسين المستوى المعيشي، وتقليص الفجوة في المنطقة الأورو-متوسطية وتشجيع التكامل الاقليمي.

ومن أجل ذلك وافق المشاركون على اقامة شراكة اقتصادية ومالية تقوم على انشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة أورو -متوسطية يستكمل انجازها عام ٢٠١٠، مع احترام الالتزامات المحددة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، كما يجري في إطارها تحرير تدريجي للمنتجات

الزراعية طبقاً لاتفاقية "الغات".

انطلاقاً من مقررات برشلونه يمكن استنتاج الأهداف الأوروبية من الشراكة كما يلي:

١- دمج الاقتصاد العربي في اقتصاديات الدول الأوروبية، وإعادة هيكلته استناداً لظاهرة العولمة واقتصاد السوق والخصخصة.

٢- دمج إسرائيل في المنطقة العربية عن طريق المشاريع الإقليمية المشتركة، وتمكينها من التغلغل في الوطن العربي، وتثبيت أقدامها دون أن تتوجه فعلياً للسلام وتتصاع للشرعية الدولية، حيث لم يتم الربط بين عملية برشلونه وتحقيق تسوية للصراع العربي الصهيوني.

٣- الفصل بين جناحي الوطن العربي والحيلولة دون تكامل اقتصادي عربي في إطار السوق العربية المشركة.

٤- التأكيد على قضية الإرهاب واقحامها في القرارات وفقاً للفهم والتفسير الأوروبي لهذه القضية، والذي يختلف عن الفهم والتفسير العربي، حيث سعت دول السوق إلى تأكيد الإدعاء بأن نضال الشعوب من أجل التحرير هو ارهاب، بينما الفهم العربي للأرهاب يقوم على التفرقة بين نضال الشعوب الرازحة تحت الاحتلال من أجل التحرير وبين ارهاب الدولة وجميع اشكال العدوان والاحتلال وانتهاك حقوق الإنسان واكتساب اراضي الغير بالقوة وأعمال التنكيل والقتل والإبعاد والتدمير ومصادرة الأراضي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، إذ أن العنف الذي تمارسه الشعوب من أجل التحرر هو

عنف مشروع، وليس إرهاباً، أما العنف الذي تمارسه إسرائيل فهو غير مشروع وهو الذي يوصف بالإرهاب.

٥- اقحام قضية حقوق الإنسان في مقررات برشلونة وفقاً للفهم الأوروبي والانتقائية في التعامل، إذ شعرت الدول العربية أن للفهم الأوروبي مقاصد خطرة موجهة ضد الدول العربية، حيث ستستخدم هذه القضية في إطار الشراكة كمبرر للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

٦- إقحام قضية الهجرة إلى دول السوق، حيث تريد دول السوق أن تريح نفسها من أعباء هذه الهجرة، نظراً للبطالة التي زاد حجمها فيها، وكذلك للحفاظ على نقاء الطابع الأوروبي لدول السوق، بينما يرى الجانب العربي أن الهجرة ظاهرة طبيعية، وهي تعبير إيجابي عن الاندماج بين الشعوب الأوروبيةوالمتوسطية في إطار الشراكة، وبالتالي على أوروبا أن تشجع هذه الهجرة وتعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين في المساهمة في تنمية البلدان المضيفة، وضرورة توفير العناية والحماية للمهاجرين.

هذا ورغم أن دول السوق هي التي سعت إلى هذه الشراكة إلا أنها ساهمت في افراغها من مضمونها وافشالها بسبب رفضها الربط بين الشراكة وعملية السلام في الشرق الأوسط، وعدم اتخاذها مواقف حاسمة تجاه سياسة إسرائيل التي افرغت مقررات المؤتمر من مضمونها، وحالت دون تطبيقها بسبب استمرارها رفض التسوية السياسية، وعدم خضوعها للشرعية الدولية، فدول السوق رغم اعترافها بخطورة ما تقوم به إسرائيل

في الأراضي المحتلة وعرقلتها وضع الشراكة الأورومتوسطية موضع التنفيذ، إلا أنها تمتنع عن إدانة الجرائم الإسرائيلية، وتساوي بين القاتل والضحية، وتستخدم المفاهيم الغامضة والمعايير المزدوجة، بل يمكن القول أنها تمارس دوراً مكملاً للدور الأمريكي المؤيد لإسرائيل، ولا يرقى دورها إلى دور الشريك المسؤول عن تسهيل الوصول إلى تسوية للصراع العربي الصهيوني.

٦- الأهداف الحقيقية للمشروع الأورومتوسطي:

تختلف الأهداف المعلنة لاعلان برشلونة عن النوايا الحقيقية لدول السوق، إذ دعا الإعلان إلى إيجاد تعاون وشراكة من أجل ازدهار وتنمية مشتركة لدول البحر المتوسط، لكن الهدف الحقيقي يتمثل في إعادة هيكلة عميقة للمجتمع العربي بكافة ابنيته وعلاقاته الداخلية والخارجية بما يتفق والليبرالية الجديدة التي أطلت بقوة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بحيث تغدو المجتمعات العربية تابعة للاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى تعتبر قضايا الهجرة والصراع العربي الإسرائيلي والمجتمع المدني هي القضايا الحقيقية التي انطلقت منها مبادرة الشراكة، ففيما يتعلق بالهجرة يعيش ١٨ مليون مهاجر أي ٥٪ من المجموع الكلي لسكان دول السوق ينتمي معظمهم إلى تركيا ودول المغرب العربي، ورغم أن دول السوق بحاجة إلى مزيد من المهاجرين إلا أنها تضع عراقيل في مواجهة هذه الهجرة، فهي تسعى إلى جلب عمالة من دول جنوب المتوسط، لكن دون أن تتحول الهجرة إلى إقامة دائمة، فهي تريد مهاجرين يعملون كقوة عمل وليس مجتمعاً من المهاجرين بصعب اندماجه ثقافياً أو سياسياً[٣٣].

أما فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني فيبدو أن دول السوق اكتفت بما تتركه لها الولايات المتحدة على مائدة التسوية التي تنفرد بها، لذا اتجهت هذه الدول إلى الجانب الاقتصادي في محاولة لدمج إسرائيل في المنطقة عن طريق الاقتصاد، والتمكن بواسطة الدعم الأمريكي من السيطرة على المنطقة وفرض هيمنتها، إذ ترى دول السوق أن الزمن والاقتصاد كافيان لتخفيف حدة الصراع العربي الإسرائيلي وتحويل الخصوم إلى شركاء.

وبالنسبة للمجتمع المدني الذي تم التركيز عليه فإن دول السوق على دراية بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ستتحملها الطبقة الوسطى بشكل خاص في دول جنوب المتوسط بفعل عملية التكيف الهيكلي مع اقتصاد السوق، مما يستدعي أن تكسب الفئات العريضة من الطبقة الوسطى المنظمة في النسيج التجمعي للمجتمع المدني في دول جنوب المتوسط، لذا تم طرح قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية لابعاد تنظيمات المجتمع المدني عن الاهتمام بالقضايا الأساسية واختزال مفهوم الديمقراطية ليقتصر على حرية الرأي والتعبير والتعددية والانتخابات الشكلية واحترام عدد معين من حقوق الفردية الأساسية دون الاعتراف بالحقوق الاجتماعية الفردية والجماعية، وبطرحها لهذه القضايا تكون دول السوق قد أوجدت مناصراً لسياساتها الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، والخصخصة مما يوفر لها نوعاً من التأييد والشرعية بين قوى فاعلة في مجتمعات جنوب المتوسط، وكذلك إلى تقليل النتائج المؤلمة للاصلاحات أو التنازلات المتعلقة بالتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

إن الاورومتوسطية التي تسعى لها دول السوق لا يمكن النظر لها إلا من خلال إطار العولمة الرأسمالية، حيث تصبح الأورومتوسطية أسلوباً لدمج التجمعات الصغيرة في إطار تجمعات شاملة مشكلة بذلك مشـــروع العولمة الليبرالي، أي أنها أداة وصل لحلقات العولمـــة الليبراليـــة، وهـــذا يتطلب من الجانب العربي وضع استراتيجية خاصة به تتناسب وأوضاعه، وتركز على تنمية الذات ليصبح عنصراً فاعلاً في بناء نظام عالمي جديد، لا حلقة ضعيفة في النظام العالمي الحالي غير العـــادل وبنيـــان العولمـــة الليبرالية الذي تقوده الولايات المتحدة.

رابعاً: مشروع الشرق الأوسط الكبير –المشروع الأمريكي–:

١– المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط:

استمرت الولايات المتحدة حتـــى الحـــرب العالميـــة الثانيـــة دون استراتيجية محددة تجاه الشرط الأوسط، إذ كانت المنطقة تحـــت "النفـــوذ البريطاني، وتشكل تلك الحرب حداً فاصلاً في الاســـتراتيجية الأمريكيـــة الشرق اوسطية، حيث اعتبر الشرق الأوسط منطقـــة حيويـــة للمصـــالح القومية الأمريكية والتي تتحدد ما يلي:

١– النفط.

٢– احتواء الشيوعية.

٣– أمن إسرائيل.

١- النفط:

يعتبر النفط المدخل الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إذ أدت الحرب العالمية الثانية إلى انخفاض احتياطي النفط الأمريكي مما دفعها للحصول على امتيازات نفطية من السعودية، حيث تم تشكيل الهيئة الخاصة باحتياطي النفط ومهمتها امتلاك احتياطي من النفط فيما وراء حدود القارة، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة تقديم المساعدات المالية للسعودية من أجل تأمين الاستقرار، وقد ساهمت هذه المساعدات في تدعيم مركز الشركة البترولية الأمريكية CASOC وحماية امتيازاتها في السعودية[٣٤]، كما تصدت الولايات المتحدة لتغلغل الاحتكار البريطاني للنفط في كل من العراق وإيران، ورغم أن نفط الشرق الأوسط لم يكن ضرورياً لدرجة الإلحاح للاقتصاد الأمريكي إلا أنه كان ضرورياً لتأمين تدفقه بشكل ثابت وشحنه إلى أوروبا والشرق الأقصى، وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى تعاظم التنافس على نفط المنطقة، إلى أن تمكنت الولايات المتحدة من إحكام السيطرة عليه عام ١٩٧١ عقب انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج، وغدت منطقة الشرق الأوسط تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة بسبب النفط، حيث قامت السياسة الأمريكية على المحاور التالية في سياستها النفطية[٣٥]:

أ- تحصيل الورادات النفطية.

ب- الحصول على النفط باسعار مستقرة ومعقولة.

ج- الحصول على النفط بكميات كافية للوفاء باحتياجات الولايات المتحدة وحلفائها.

د- الحيلولة دون سيطرة قوة معادية للولايات المتحدة على مناطق النفط.

هذا وقد بلغت حصة الولايات المتحدة من النفط العربي عام ١٩٦٩(٦٤٪) مقابل ٢٠٪ للشركات الانجليزية والهولندية و ٧٪ للشركات الفرنسية واليابانية و ٥٪ للشركات الالمانية الغربية والإيطالية[٣٦]، وقد بقي النفط والسيطرة عليه منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الأمريكية، ويؤكد ذلك تصريح "جوزيف سيسكو" مساعد وزير الخارجية الأمريكي في عام ١٩٧٣، بأن النفط العربي مصلحة سياسية واقتصادية للولايات المتحدة ، كما اعتبر نائب وزير الدفاع الأمريكي في ذاك الوقت أن الوصول إلى مناطق النفط العربي جزء من المصالح الأمنية للولايات المتحدة[٣٧].

٢- إحتواء الشيوعية:

برز الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة، وتراجعت قوة الدول الأوروبيةكبريطانيا وفرنسا، وكما هو معروف فإن الماركسية والنمط الاشتراكي لتنظيم المجتمع الذي تدعو له نقيضان للرأسمالية ولتنظيمها للمجتمع، لذا بدأ الصراع السوفيتي الأمريكي من أجل النفوذ العالمي، وشكل موقف الاتحاد السوفيتي من كل من إيران واليونان وتركيا البداية الحقيقية للصراع، حيث رفض السوفيت سحب قواتهم من إيران، كما أيدوا إقامة جمهورية شيوعية كردية في شمال إيران هي دولة "ميحاباد"[٣٨]، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الدفاع عن وحدة الأراضي الايرانية شرطاً حيوياً لأمنها، مما يعني محاولة

لاحتواء امتداد النفوذ الشيوعي على نطاق عالمي خاصة بعد أن سيطر الاتحاد السوفيتي على دول أوروبا الشرقية والوسطى، وأقيمت فيها حكومات اشتراكية موالية للاتحاد السوفيتي.

أما بالنسبة لتركيا فقط حاول الاتحاد السوفيتي اخضاعها لسيطرته عندما أعلن عن خطته لأنها، معاهدة الصداقة، المنعقدة معها عام ١٩٢٥، كما طلب من تركيا مشاركته في مراقبة المضائق، ورفضت الولايات المتحدة الموقف السوفيتي وأعلنت أن أي هجوم سوفيتي على تركيا سيعرض على مجلس الأمن فوراً.

وبالنسبة لليونان الذي شهد اضطرابات من قبل العناصر الماركسية فقد اعتبر تدخلاً سوفيتياً يتطلب اتباع خط اكثر تشدداً من قبل الولايات المتحدة، كما زادت الأخير، من عدد قواتها العسكرية في المياه الإقليمية اليونانية وقدمت مساعدات مالية لها لحل أزمتها المالية.

لقد نظرت الولايات المتحدة إلى ما اعتبرته تهديداً سوفيتياً لكل من تركيا وإيران واليونان تهديداً لأمنها القومي[٣٩] وجاء "مبدأ ترومان" كرد امريكي حاسم في مواجهة تغلغل نفوذ الاتحاد السوفيتي بهدف احتواء قوة الشيوعية ومنع تغلغلها وبداية لتحمل الولايات المتحدة مسؤولية مواجهة الشيوعية.

أكدت الحرب العالمية الثانية أن الولايات المتحدة ستقوم بوراثة النفوذ البريطاني، وعليها بالتالي أن تقف في وجه الاتحاد السوفياتي حفاظاً على مصالحها الاقتصادية وخاصة النفط، وأسواق المنطقة والمواصلات، من هنا حظيت منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي ذات

الإمكانات النفطية الكبيرة باهتمام الولايات المتحدة، وحددت الولايات المتحدة المصالح السوفيتية -في المنطقة- باعتبارها قوة عظمى بما يلي[٤٠]:

- تعتبر المنطقة جزءاً من محيطه الأمني.
- الحصول على النفط.
- تدمير مصالح الغرب في المنطقة.

ولمواجهة الامتداد السوفياتي في المنطقة اتخذت الولايات المتحدة عدداً من السياسات سواء عن طريق التحالفات السياسية والعسكرية، أو استعمال القوة العسكرية، أو عن طريق المساعدات أو الحصار، ومثل مبدأ ترومان أول تلك السياسات، فما هو مضمون هذا المبدأ؟ وما هي أهدافه؟

يهدف مبدأ ترومان إلى تعظيم الدور الأمريكي في مواجهة الاتحاد السوفيتي واعتبار منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط ذات أهمية للأمن القومي الأمريكي، لذا دعا ترومان في ١٩٤٧/٢/٢٦ إلى عدم ترك اليونان وتركيا وحدهما في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وإلى مد يد المساعدة لهما، وإلى ضرورة تدعيم الشعوب الحرة في أي مكان في مواجهة الضغوط الخارجية، كما دعا الكونغرس إلى تخويله صلاحية تقديم ٢٠٠ مليون دولار مساعدة لليونان، ومائة مليون دولار لتركيا، إضافة إلى تجنيد "هيئات" ذات خبرة وتسهيلات في التدريب[٤١].

كما مثل الإعلان الثلاثي الذي أصدرته كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة عام ١٩٥٠ انخراطاً أمريكيا في منطقة الشرق الأوسط،

حيث سعت الولايات المتحدة إلى تجميد الوضع الذي نجم عن قيام إسرائيل حتى لا يتجدد القتال، مما يوفر فرصة نتيجة التوتر للاتحاد السوفيتي لنقل نشاطه إلى الشرق الأوسط، ورغم أن الإعلان الثلاثي موجه لكل من إسرائيل والدول العربية إلا أنه تعبير عن سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ككل[٤٢]، أما دلالة هذا الإعلان فينبغي الا تفصل عن المفاوضات التي تلت صدروه والخاصة بربط المنطقة بحلف بغداد في إطار سياسة تطويق الاتحاد السوفيتي جنوباً، وحصر امتداده ومن ثم تطويق منابع النفط في الشرق الأوسط بغلاف من القوة العسكرية في إطار ما سمي سياسة الاحتواء للنفوذ السوفيتي.

٣- أمن إسرائيل:

جاء دعم الولايات المتحدة لقيام إسرائيل من منطلق تعزيز مصالحها في الشرق الأوسط، حيث مالت في سياستها تجاه المنطقة إلى الارتكاز على حليف قوي ينتمي جغرافياً للمنطقة، وكانت الخطوة الأولى في مسار "الصداقة" التي ربطت بين الرؤساء الأمريكيين والقيادات الصهيونية تأييد وودرو ولسون –الرئيس الأمريكي– لاصدار وعد بلفور ، فقد وافق على مسودة الوعد قبل اعلانه، حيث قامت سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية على الاتفاق الأمريكي البريطاني الموقع عام ١٩٢٤، والذي وافقت عليه الولايات المتحدة –باعتبارها دولة غير مشتركة في عضوية عصبة الأمم على الانتداب البريطاني على فلسطين، واضطلاع بريطانيا بهذه المهمة– حيث تستفيد الشركات الأمريكية من فرص التجارة في الشرق الأوسط انسجاماً مع سياسة الباب المفتوح، كما

أدركت قيادات المنظمة الصهيونية أهمية الولايات المتحدة في مرحلة مـــا بعد الحرب فتم نقل مقر المنظمة من لندن إلى نيويورك، كما عقد المؤتمر الصهيوني في مدينة بلتيمور الأمريكية تأكيداً على تعاظم دور الولايـــات المتحدة بعد أفول نفوذ بريطانيا، وقد أيد الرئيس الأمريكي هاري ترومان تقسيم فلسطين وإقامة الدولة اليهودية معتبراً ذلك سياسة إمريكية أكثر منها عربية أو يهودية[٤٣] ، كما أعلن ترومان اعترافه بقيام إسرائيل بعد إحدى عشرة دقيقه من اعلانه.

عقب إقامة إسرائيل سعت الولايات المتحدة إلـــى حصـــر الـــنزاع العربي الإسرائيلي في أضيق الحدود لمنـــع تدخـــل الاتحـــاد الســـوفيتي، ولاستقطاب الدول العربية إلى جانبها عن طريق الاحلاف، لكـــن نتيجـــة فشل سياسة الاحلاف عملت للولايات المتحدة على إقامة علاقـــات علـــى اسس فردية –ثنائية– مع عدد من الدول العربية، وإلى تقويض الأنظمـــة الثورية العربية، حيث أضحـــى الانســـجام بيـــن الأهـــداف الأمريكيـــة والإسرائيلية أكثر وضوحاً، وأصبحت إســـرائيل أداة الولايـــات المتحـــدة ووكيلها في المنطقة لكبح القوة العربية المعادية لهـــا خاصـــة أن الـــدول العربية التي مثلت هذه القوة اقامت علاقات صداقة وتعاون مـــع الاتحـــاد السوفيتي، وبالتالي فإن وقوف إسرائيل في مواجهة هـــذه الـــدول يحمـــي المصالح الأمريكية عن طريق منع التغلغل السوفيتي في المنطقـــة، كمـــا أيدت الولايات المتحدة عقب حرب حزيران ١٩٦٧ المفهوم الإســـرائيلي للسلام، ورعت اتفاقات كامب ديفيد، لكن نتيجة لعـــدم وصـــول التســـوية السياسية إلى حل مقبول عربياً للقضية الفلسطينية دعمت الولايات المتحدة عقد مؤتمر في مدريد للسلام عام ١٩٩١ عقب حرب الخليج، لشـــعورها

بأن مصالحها مهددة ما لم يتم إيجاد حل للقضية الفلسطينية بسبب عدم الاستقرار الذي سيستمر في المنطقة، وعقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تجاوزت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة علاقة الحليف وانتقلت إلى علاقة الشريك، بل أصبحت الولايات المتحدة تتعامل مع المنطقة وفقاً للتصور الإسرائيلي باعتبار أن كلا منهما يقف في نفس الخندق في محاربة "الإرهاب"، وعنى هذا وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في المحافل الدولية، وتعطيل القرارات الخاصة بإدانة إسرائيل في مجلس الأمن الدولي، ومواصلة الدعم المادي والعسكري لإسرائيل.

٢- الولايات المتحدة وربط المنطقة بالأحلاف.

تعتبر الولايات المتحدة المنطقة العربية ذات أهمية قصوى لتحقيق أمنها وبسط نفوذها، فإمكانات المنطقة النفطية وسوقها الواسعة وموقعها في الصراع الدولي وأمن شريكتها إسرائيل ومواجهة ما يسمى بالإرهاب والأصولية تنطلق من هذه المنطقة، لذا عملت الولايات المتحدة على ربط المنطقة بالأحلاف الغربية، وسنعرض بإيجاز إلى أهم هذه المحاولات في عدد من فترات الرئاسة الأمريكية بدأ من فترة الرئيس الأمريكي ايزنهاور في الخمسينيات من القرن العشرين.

١- حلف بغداد ١٩٥٥.

عملت الولايات المتحدة على رعاية حلف يربط الدول العربية وكلا من تركيا وإيران وباكستان لملء الفراغ الجغرافي بين معاهدة حلف الأطلسي في أوروبا ومعاهدة جنوب شرق آسيا، ويحول دون امتداد النفوذ السوفيتي لتلك المنطقة، غير أن مقاومة معظم الدول العربية ربطها

بالاحلاف الغربية جعلته قاصراً على كل من العراق وباكستان وتركيا وإيران.

٢- مبدأ إيزنهاور.

خشيت الولايات المتحدة أن يؤدي العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ إلى تدخل الاتحاد السوفيتي عسكرياً في المنطقة مما يحبط سياستها في احتواء نفوذه، كما أن الدول المستقلة حديثاً في العالم الثالث ستجد في الاتحاد السوفيتي -الذي هدد على لسان وزير خارجيته "بولجانين" بأن العدوان الثلاثي قد يؤدي إلى اشعال حرب عالمية ثالثة، وأن الاتحاد السوفيتي مصمم على استخدام القوة للقضاء على المعتدين وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط -نصيراً يعتمد عليه، إضافة إلى أن العدوان سيؤدي إلى اغلاق قناة السويس وتخريب أنابيب النفط المتدفق من الخليج العربي(٤٤).

أدى العدوان الثلاثي بالولايات المتحدة لأن تعد نفسها للقيام بدور دولي جديد بعد إنسحاب كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل من الأراضي المصرية، إذ انتقلت زعامة الغرب من أوروبا إلى الولايات المتحدة، لذا وضعت الأخيرة الخطوط العامة لمبدأ ايزنهاور عام ١٩٥٧ ليمكنها من سد ثغرة في مخططها لتطويق الاتحاد السوفيتي، وأوضحت رسالة الرئيس الأمريكي ايزنهاور إلى الكونغرس بتاريخ ١٩٥٧/١/٥ أهداف هذا المبدأ بما يلي(٤٥):

١- افهام الروس أن الولايات المتحدة على استعداد لخوض الحرب في سبيل التصدي "لغزوهم" للشرق الأوسط.

٢- تقوية الحكومات الصديقة التي تهددها الدول التـــي تســيطر عليهـــا الشيوعية الدولية (يقصد بذلك مصر في عهد عبدالناصر).

٣- إيجاد وسيلة غير المعاهدات والتحالفات بإمكان الدول التـــي تخشـــى تهديد السوفيت أو الدول التي تسيطر عليها الشيوعية الدولية أن تلجأ إليها من أجل الارتباط بوضوح بالولايات المتحدة. وقدم ايزنهـــاور عدداً من المبررات لإعـــلان المبدأ هي:

١- أن خروج فرنسا وبريطانيا من المنطقة أدى إلى وجود فراغ، وعلى الولايات المتحدة أن تملا هذا الفراغ قبل أن يملأه الاتحاد السوفيتي.

٢- عدم الاستقرار في المنطقة.

٣- خطر انتشار الشيوعية في المنطقة.

٤- احتواء المنطقة على ثلثي احتياطي البترول العالمي.

٥- تدعيم قوة دول المنطقة عن طريق تعزيز وسائل الأمن فيها وليـــس عن طريق قوة خارجية.

وخول الكونغرس الرئيس الأمريكي عدة صلاحيات لتحقيق أهداف سياسته تتمثل بما يلي[٤٦]:

١- التعاون مع أية أمة أو مجموعة أمم في منطقة الشرق الأوسط وتقديم المساعدة لها من أجل التطور الاقتصادي لتستطيع المحافظـــة علـــى استقلالها القومي.

٢- تنفيذ برامج المساعدات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

٣- إرسال قوات امريكية لمساعدة أية دولة تتعرض لهجوم مسلح من الشيوعية الدولية.

٤- إنفاق ٢٠٠ مليون دولار لتدعيم السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

واجه المبدأ الرفض والتنديد من قبل الدول العربية، حيث اعتبرت معظمها أن الولايات المتحدة تدعى الدفاع عنهم ضد الخطر الشيوعي الوهمي فيما ينبع الخطر الحقيقي من وجود إسرائيل وأطماع كل من بريطانيا وفرنسا، ونظر للمبدأ كذريعة لتواجد القوات الأمريكية في المنطقة بغية دعم النظم المحافظة ومواجهة المد القومي وحركة التحرر العربي مما أدى إلى فشله، وكذلك السياسات المرتبطة به، وإلى وجود واضح للاتحاد السوفيتي في المنطقة.

٣- نيكسون وسياسة الانفراج:

تسلم نيكسون الرئاسة في فترة تصاعد التورط الأمريكي في فيتنام ومعارضة الشعب الأمريكية لذا التورط، وفي قيام الولايات المتحدة بدور الشرطي العالمي، لذا أعلن نيكسون مبدأه الذي يدعو إلى فك ارتباط الولايات المتحدة بالمشكلات الدولية بشكل مباشر، والاعتماد على القوى الإقليمية لحراسة المصالح الأمريكية، مما استدعى زيادة الدعم لكل من إسرائيل وايران والسعودية، فايران ينظر لها امريكياً كعامل استقرار محلي وقد اسندت لها مسؤولية حماية المنطقة بسبب موقع ايران المتاخم للاتحاد السوفيتي، إذ تستطيع الوقوف ضد التغلغل السوفيتي وكذلك ضد حركات التحرر الوطني في الخليج العربي، أما السعودية فتشكل عامل

استقرار أمني في المنطقة إضافة إلى امكاناتها البترولية، وبالنسبة لإسرائيل فهي تقف في مواجهة القوى العربية الراديكالية إضافة إلى دورها في منع التغلغل السوفيتي في المنطقة، ويمكن إجمال الخطوط الأساسية لمبدأ نيكسون بما يلي[٤٧]:

١- إعادة السلام والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط.

٢- سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفيتي بسبب مخاطر المواجهة النووية.

٣- إيجاد حل لازمة الطاقة بعد أن تصاعدت عقب حرب اكتوبر عام ١٩٧٣.

وتطبيقاً لهذا المبدأ في منطقة الشرق الأوسط أعلن وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز مشروعه الداعي إلى وقف اطلاق النار بين مصر وإسرائيل -حرب الاستنزاف- ولم يكن هدف هذا المشروع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بل تحقيق بعض المكاسب التكتيكية لامريكا التي يمكن إجمالها بما يلي:

١- وقف إزدياد النفوذ السوفيتي في المنطقة.

٢- تمزيق الصف العربي.

٣- عزل الفلسطينيين.

وقد تحقق للولايات المتحدة في عهد نيكسون إخراج الاتحاد السوفيتي من مصر، حيث تم طرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢، والانخراط في إيجاد حل للصراع بين مصر وإسرائيل عن طريق

"دبلوماسية المكوك والخطوة خطوة" التي انتهجها وزير الخارجية كيسنجر وأدت إلى عقد اتفاق فصل القوات مما سيقود لاحقاً إلى ابتعاد مصر عن ساحة المواجهة العسكرية مع إسرائيل، وتراجع دورها القيادي في المنطقة العربية، وتوجهها الكامل نحو التقارب مع الولايات المتحدة مقابل تردي العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

٤- مبدأ كارتر:

استهل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عهده بالتركيز على حقوق الانسان والوفاق الدولي من منطلق أن الاستقرار الاقليمي لا يمكن تحقيقه إلا بوجود استقرار داخلي على مستوى كل دولة، إلا أن عدد من التطورات أدى إلى تغير في توجهات السياسة الأمريكية في هذه الفترة يمكن إجمالها بما يلي[٤٨]:

١- انتصار الثورة الإيرانية وسقوط نظام الشاه الركيزه الأمريكية في المنطقة، مما أدى إلى اختلال التوازن الاستراتيجي لغير صالح الولايات المتحدة.

٢- التدخل السوفيتي في أفغانستان وخشية الولايات المتحدة من سيطرة السوفيت على نفط الخليج العربي.

لذا حدد كارتر في المبدأ الذي أعلنه عام ١٩٨٠ الخطوات التي ستتخذها الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط بما يلي[٤٩]:

١- زيادة ميزانية الدفاع الأمريكية بنسبة ٥٪ سنوياً لمدة خمسة أعوام.

٢- تقوية وتطوير القدرة الأمريكية على التدخل السريع في المناطق البعيدة عن القارة الأمريكية.

٣- تقوية حلف الناتو والأحلاف الأمنية الأمريكية الأخرى.

٤- العمل على إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي مع التأكيد على ضمان امريكا لأمن إسرائيل.

٥- زيادة حجم التواجد العسكري الأمريكي في المحيط الهندي، وإيجاد القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية في شمال شرقي افريقيا – مصر – ومنطقة الخليج العربي.

٦- التأكيد الأمريكي على الالتزام بسيادة الباكستان ودعمها سياسياً وعسكرياً.

٧- العمل على الوصول إلى صيغة دفاعية مشتركة بين دول الشرق الأوسط مع مراعاة الفوارق السياسية والايديولوجية بينها.

يمكن أن نستنتج من خلال هذه الاستراتيجية الأمريكية ما يلي:

١- اسقاط دور القوى الإقليمية التي لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد عليها.

٢- استبدال دور القوى الإقليمية المباشرة بدور غير مباشر اساسه تأمين محطات اقليمية مترابطة – تمتد من أوروبا إلى المغرب العربي وإلى المشرق العربي وإلى الخليج العربي والمحيط الهندي على شكل قواعد امريكية وتسهيلات لتلك القواعد في مناطق الصراع الحادة – قوات الانتشار السريع.

٣- اعتبار النفط أحد عناصر الأمن القومي الأمريكي مما يعني أن منطقة الخليج العربي أصبحت ضمن مناطق النفوذ الأمريكي وليس ضمن دائرة الصراع الدولي.

٤- ربط المصالح النفطية الأمريكية بالتطورات على ساحة الصراع العربي الإسرائيلي والقيام بالجمع بين هدفين متناقضين هما: مساعدة إسرائيل والحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية.

٥- سقوط الوفاق الدولي وزيادة حدة التوتر في العلاقة مع الاتحاد السوفيتي وتصاعد سباق التسلح.

٦- أن الولايات المتحدة ستعمد إلى التدخل المباشر لإجهاض الثورات المحلية التي تهدد المصالح الحيوية الأمريكية.

٧- امكانية أن تزيد الدول التي ترفض تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية على أراضيها من اعتمادها على الاتحاد السوفيتي.

٥- ريجان ومبدأ الإجماع الاستراتيجي:

تتصف مواقف ريجان بالعداء الشديد للشيوعية والاتحاد السوفيتي بشكل خاص، إذ دعا في برنامجه الانتخابي للرئاسة إلى طرد السوفيت الذين وصفهم بالوحوش من الأمم المتحدة، وبفرض حصار بحري على كوبا رداً على تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، كما جدد تأكيد الموقف من إسرائيل باعتبارها قلعة استراتيجية للولايات المتحدة في مواجهة السوفيت، ويبدو أن مجيء ريجان إلى السلطة سيعني سيطرة القوى العسكرية والمحافظة على السياسة الخارجية الأمريكية[٥٠]،

وبوصول ريجان إلى الرئاسة تبنى مبدأ الاجماع الاستراتيجي الذي يعني حشد دول المنطقة –الشرق الأوسط- حول هدف واحد هو حماية المصالح الأمريكية من الخطر السوفيتي الذي يهدد المنطقة ودولها[٥١]، ولتحقيق هذا الهدف عمل على تطوير عمل وهيئات قوات الانتشار السريع من خلال جعل هيئة عملها مشتركة عبر إشراك أطراف أخرى إلى جانب القوات الأمريكية كبريطانيا وفرنسا لتصبح هذه القوات متعددة الجنسيات، وتتولى حماية المصالح الغربية في المنطقة، كما تم تشكيل قيادة عسكرية أمريكية موحدة لها قدرة على قيادة مجموع القوات الغربية ومهام واسعة لمراقبة تطور الوضع السياسي والعسكري في المنطقة، كما عمل على تحقيق توافق استراتيجي لاقامة تحالف إقليمي يضم أصدقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومن ضمنهم إسرائيل تمهيداً لقيام نظام شرق أوسطي يمتد من شرق افريقيا إلى باكستان.

أما بالنسبة للصراع العربي الاسرائيلي فقد طرح ريجان مبادرة امريكية "للسلام" تنطلق من الاعتبارات التالية[٥٢]:

١- الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة.

٢- ارتباط الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي باستقرار المنطقة.

٣- مواجهة التهديد السوفيتي للمنطقة.

أما إطار تحقيق المبادرة فهو نفس إطار كامب ديفيد باعتباره السبيل الوحيد لحل النزاع عن طريق التوفيق بين المطالب الأمنية "المشروعة" لإسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين، حيث يقوم الحل على الأسس التالية:

١- حكم ذاتي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢- فترة انتقالية تستمر خمس سنوات تبدأ بعد إجراء انتخابات حرة واختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي.

٣- تجميد إسرائيل لبناء المستوطنات.

٤- الاتفاق على الوضع النهائي يتم عن طريق المفاوضات.

٥- إيجاد علاقة ارتباط بين الحكم الذاتي والأردن.

٦- تبقى القدس غير مجزأة ويتقرر وضعها النهائي بالتفاوض.

٦- جورج بوش الأب والنظام الشرق أوسطي:

اتسمت سياسة بوش الأب بالنزعة إلى الهيمنة العالمية للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في إطار ما سمي بالنظام الدولي الجديد أحادى القطب، وتحددت أهداف السياسة الأمريكية على النحو التالي[٥٣]:

١- ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة.

٢- ضمان عدم قيام قوة معادية قادرة على التحكم والسيطرة على اقليم حيوي للمصالح الأمريكية.

٣- تجنب الصراعات الإقليمية والعمل على تقليص مصادر التهديد التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح الأمريكية.

وشكل ضرب العراق أحد أدوات تأكيد الهيمنة الأمريكية والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط وتأمين منابع النفط والحيلولة دون وجود قوة إقليمية معادية لإسرائيل.

أما بالنسبة لحل الصراع العربي الإسرائيلي فقد سعت الولايات المتحدة إلى إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط تشارك فيه إسرائيل ويقوم على الأسس التالية[٥٤]:

١- التطبيع الشامل بين العرب وإسرائيل.

٢- إقامة نظام متكامل للأمن الجماعي.

٣- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة التوطين.

وتمت الدعوة لعقد مؤتمر مدريد في ١٩٩١/١٠/٣٠ كمبادرة أمريكية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

٣- بيل كلينتون:

بوصول كلينتون إلى السلطة كانت الولايات المتحدة قد تمكنت من إمتلاك القوة التي تؤهلها قيادة النظام الدولي الجديد، وتحددت أهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في هذه الفترة بما يلي[٥٥]:

١- الاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران.

٢- العمل على تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل.

٣- وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالتسوية السياسية في الشرق الأوسط انخرطت إدارة

كلينتون في مسار التسوية حيث تم عقد الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية – أوسلو، واي ريفر – والأردنية الإسرائيلية –وادي عربة وانتهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

٨- جورج بوش الابن والشرق الأوسط الكبير:

وصل بوش الابن إلى رئاسة الولايات المتحدة بقرار قضائي، وقد وفرت له الإدارة السابقة فرصة جيدة لقيادة العالم في إطار سياسة القطب الواحد، وكذلك أوضاعاً اقتصادية إيجابية، إلا أنه لم يتعامل مع هذا الواقع بما يمكن الولايات المتحدة من قيادة العالم والقيام بالدور المنوط بالقوة العظمى فيما يتعلق بالأمن والسلام الدوليين، بل أدت سياسته إلى تراجع قدرة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي الجديد، إذ ساءت العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من أوروبا والصين واليابان وروسيا.

أما بالنسبة للدول العربية فقد ساد جو من عدم الارتياح بل والنقمة على سياسة الولايات المتحدة بسبب موقفها المؤيد لإسرائيل وعدم اتخاذ موقف معارض لسياسة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون الهادفة إلى تدمير الانتفاضة الفلسطينية والتراجع على الاتفاقيات التي تمت في إطار التسوية السياسية.

إلا أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وفرت الفرصة للقيادة الأمريكية لاستعادة دورها في قيادة العالم، ولتحقيق المصالح الأمريكية وفقاً للتصور اليميني المتطرف لبوش الابن، حيث أضحت مواجهة الإرهاب البند الرئيسي في اجندته، كما حاول توفير دعم دولي خلفه لتحقيق هذا الدور، وبسبب اعتقاد بوش الابن أن العالم الإسلامي وبشكل خاص الدول العربية

منتجة وحاضنة للإرهاب فقد عمل على الإطاحة بالنظم التـــي اعتبرهـــا "مارقة"، وإلى تطويع النظم الأخرى، أما النظم التي تقيم علاقات "وديـــة" مع الولايات المتحدة –السعودية– عليها إعادة صياغـــة بنيـــة مجتمعهـــا بدعوى "الإصلاح الديمقراطي" من أجل تجفيف منابع الإرهاب حيث طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يذكرنا بمشـــروع الشـــرق الأوســـط الجديد –الإسرائيلي– وبسبب خطورة هذا المشروع والإصرار الأمريكـــي على قيامه فسنتم مناقشته بشكل أكثر تفصيلاً مما سبق من المشاريع ووفقاً للمحاور التالية:

١- آثار أحداث ١١ سبتمبر على السياسة الأمريكية.

٢- الرؤية الأمريكية للوطن العربي وانعكاســـات تلـــك الرؤيـــة علـــى سياساتها.

٣- انعكاسات الحرب الأمريكية على العالمين العربي والإسلامي.

٤- مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير.

٥- الموقف العربي من مشروع الشرق الأوسط الكبير.

١- آثار أحداث ١١ سبتمبر على السياسة الأمريكية:

شكلت أحداث ١١ سبتمبر منعطفاً أساسياً فـــي تـــاريخ الولايـــات المتحدة وفي تاريخ العلاقات الدولية والنظام الدولـــي لمـــا أحدثتـــه مـــن تداعيات على النظام الدولي، وعلى المفاهيم السائدة في العلاقات الدوليـــة، كما أثرت على السياسة الداخلية الأمريكية وعلى صانعي القرار الخارجي الأمريكي بشكل أظهر العداء للولايات المتحدة ولهذا النظام الدولي، وقـــد

تعاظمت السيطرة والهيمنة الأمريكية على هذا النظام خاصة بعد حربها على أفغانستان وميل إدارة الرئيس بوش الابن إلى استخدام القوة ضد ما تسميه بالإرهاب الدولي حيث بدأت تستعيد لمواجهة التنظيمات التي تسميها ارهابية منذ أكثر من سبع سنوات، فعلى سبيل المثال بدأت وزارة الدفاع – البنتاجون– منذ عام ١٩٩٧ في تغيير استراتيجيتها العسكرية لتكون قادرة على مواجهة تهديد يتمثل في عدو ليست له هياكل تنظيمية واضحة[٥٦]، ومن المعلوم أيضاً أن لنظرة الدولة بكل مستوياتها السياسية والاقتصادية والثقافية دوراً وتأثيراً في علاقاتها مع أية دولة أخرى أو مجتمع آخر، ولهذا فإن الولايات المتحدة تنظر نظرة أحادية الجانب للعرب والمسلمين ولا سيما على الصعيد الديني –الثقافي بينما لا ينظر المسلمون والعرب على وجه العموم نظرة احادية للولايات المتحدة[٥٧].

والجديد في النظام الدولي بعد احداث ١١ سبتمبر يمكن ايجازه بالحقائق التالية[٥٨]:

١- تكريس الولايات المتحدة قطباً أحادياً في ميزان القوى الدولية على حساب ديمقراطية العلاقات الدولية.

٢- تهميش دور الأمم المتحدة ومؤسساتها بحيث تم تجاوزها بشكل كلي في حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب، ولم تلجأ لها إلا بعد أن افتقدت الولايات المتحدة القدرة الذاتية على الاستمرار في سياستها.

٣- بروز قدر من التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بسبب محاولة الأول تهميش دور أوروبا الغربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإدارة "الانتقام" الأمريكي في أفغانستان.

أعطى النجاح السريع الذي حققته الولايات المتحدة في أفغانستان دلالة واضحة وبالغة الأهمية عن مدى انقياد معظم الدول الكبرى للإدارة الأمريكية مما يعطي الولايات المتحدة قدرة على فرض إرادتها وتعريف الإرهاب حسب ما تريد، ومحاولة محاكمة الدول والشعوب الأخرى بما يتفق وتصوراتها للنظام الدولي.

وعلى ما يبدو فإن الحرب ضد الإرهاب تخالف ما كان قد وعد به الرئيس بوش الأب بعد حرب الخليج من إقامة نظام دولي جديد مبني على التطبيق الصارم لمبادئ القانون الدولي وما يتفرع عنها من مفاهيم تعلق بالعدالة واحترام حقوق الشعوب وسيادة الدول، إذ سبق ووعد العرب بالعمل الفعال من أجل تحقيق تسوية سلمية وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي، ورغم عدم تحقيق هذه التسوية فقد سعت الإدارة الأمريكية الحالية إلى الحصول على تغطية عربية إسلامية لحربها ضد الإرهاب، حيث أن هذه الحرب ستكون ضد دولة اسلامية هي أفغانستان. وقد أصبحت "عقدة" الإرهاب حجر الزاوية في السياسة الأمريكية وعلاقتها مع دول العالم وتحميلها العرب مسؤولية أعمال الإرهاب وأحداث ١١ سبتمبر وذلك بعد سيطرة اليمين الأمريكي المحافظ على السياسة الأمريكية والذي يمتلك روابط وثيقة باللوبي اليهودي وتصوره أن إسرائيل هي حامية المصالح الأمريكية في المنطقة إضافة إلى أن دعمها واجب أخلاقي وديني[٥٩].

٢- الرؤية الأمريكية للوطن العربي وانعكاسات تلك الرؤية على سياستها:

من المعلوم لدى صانعي القرار السياسي الأمريكي أن الوطن العربي ليس وحدة استراتيجية واحدة، ولهذا فإن الاستراتيجية الأمريكية الحالية تنظر للعرب نفس الرؤية، ولم تتعامل معهم ككتلة حضارية لها هويتها الواحدة، وبدلا من ذلك أخذت بمفهوم الشرق الأوسط الذي يضم مجموعة متماسكة من المصالح الاستراتيجية، لقد جزأت المنطقة في السبعينيات من القرن الماضي وفقاً لمنطق فك الارتباط بين جوار إسرائيل ودول الخليج، ثم عادت لتتعامل مع المنطقة ككتلة واحدة من أجل تحقيق مشروعها الشرق أوسطي الذي عرف أوجه في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ويمكن النظر إلى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ كأحد أدوات الرؤية الأمريكية للوطن العربي في إطار النظام الدولي الجديد، حيث تتم فيه قيادة المنطقة من قبل إسرائيل وتركيا، والتعامل مع الدول العربية فرادى وإنهاء فكرة الوحدة العربية أو على الأقل النظام الإقليمي العربي. وعقب أحداث ١١ سبتمبر تحاول الإدارة الأمريكية إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط لتضم إليه باكستان وآسيا الوسطى بما فيها أفغانستان اعتماداً على مقولة الاستراتيجي "سبا يكمان" بأن قلب أوراسيا – جمهوريات أسيا الوسطى وأفغانستان وروسيا- هو المنطقة الحيوية والمحورية، وأن من يسيطر على قلب أوراسيا يسيطر على أوراسيا ومن ثم على العالم(٦٠).من هذا المنطلق أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تحقيق أمرين في المنطقة العربية هما:

١- القضاء على نظام الحكم في العراق حيث روجت لذلك في بداية عام ٢٠٠١.

٢- محاولة إلغاء وجود المقاومة في لبنان وإضعاف سوريا.

هذا وستؤدي الأهداف الأمريكية المعلنة في إطار التعامل مع تبعات ١١ سبتمبر إلى تفجر المشاكل في وجه الولايات المتحدة، فهي بسياستها هذه تهدف إلى الاستسلام غير المشروط من الدول العربية وشعوبها عن طريق استخدام القوة، وكان حريا بالولايات المتحدة أن تبحث في الأسباب التي أدت إلى أحداث سبتمبر، فالإسلاميون -القاعدة- الذي اتهموا بتلك التفجيرات حظوا بالتأييد من قبل الولايات المتحدة أثناء حرب المجاهدين في أفغانستان في مواجهة الاتحاد السوفيتي، إلا أن هؤلاء عندما شعروا أنهم كانوا أداة لتحقيق الأهداف الأمريكية عمدوا إلى الانتقام منها باعتبارها العدو الأساسي لطموحات شعوبهم، إضافة إلى ذلك كان على الولايات المتحدة أن تتعامل مع الأهداف بأسلوب البحث عن الأسباب التي أدت إلى وقوعها والمتمثلة في الشعور بالظلم الخارجي من جهة بسبب الممارسات الإسرائيلية في فلسطين والظلم الداخلي بسبب ممارسات نظم الحكم التي تدعمها الولايات المتحدة والتي عجزت عن توفير أدنى قدر من التطور السياسي الديمقراطي مما مهد لظهور التيارات المتطرفة. ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل قد وصلت إلى أعلى مستوى في استخدام القوة المسلحة ضد الانتفاضة الفلسطينية، وهذه الأخيرة وصلت إلى أعلى مستوى في الصمود والسخاء بالروح الإنسانية في سبيل المطلب الوطني، كما بلغ النظام العربي أعلى مستويات العجز عن تحريك المعادلة السياسية

الراهنة.

وفي القمة العربية التي عقدت في بيروت بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢٨ تم اتخاذ خطوة تاريخية بتبني مبادرة السلام التي حددت فيها بشكل كامل وواضح الالتزامات المطلوبة لقيام سلام عادل ودائم، والتي أكد فيها العرب استعدادهم لأنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والدخول في علاقات سلام مقابل الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، ومحاولة التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، لكن تم الرد على هذه المبادرة من قبل إسرائيل بهجوم عسكري كاسح على الشعب الفلسطيني في مدنه وقراه ومخيماته، ثم جاء العض الأمريكي الإسرائيلي ضمن سلسلة رد الفعل على المبادرة العربية بالتلويح بعقد مؤتمر إقليمي للسلام يستبعد منه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والاتحاد الأوروبي، ثم فجأة تم طرح نظام دولي "أحدث" باعتبار أن تطوراً جذرياً طرأ على النظام الدولي الجديد الذي كان وليداً ولم يقف على قدميه بعد[٦١].

٣- انعكاسات الحرب الأمريكية على العالمين العربي والإسلامي:

من أهم أخطار هذه الحرب تفكك الدول العربية ووقوف بعض الدول العربية على الحياد رغم أن ما جرى أصاب الوطن العربي، وتغييب الرأي العام العربي، وتصاعد المضايقات للتيار الوطني والإسلامي في معظم الدول العربية، وما أن تم الإعلان عن وقوع الهجمات حتى توجهت أصابع الاتهام إلى العرب والمسلمين، وتم وصف

المسلمين بالإرهابيين، وبأنهم يسعوا لتدمير قيم الحضارة الغربية.

ومن ناحية أخرى تبنت الولايات المتحدة الرؤية الإسرائيلية حـــول مفهوم الإرهاب وعدم التفريق بين أعمال المقاومة الوطنية ضد الاحتـــلال وبين الإرهاب، إذ انتهزت إسرائيل انشغال العالم بالأحداث لتصعيد العنف ضد الشعب الفلسطيني والتحريض ضد الدول العربية وتصويرهـــا بأنهـــا راعية للإرهاب.

ومن ناحية ثالثة أوقعت الولايات المتحدة وأوروبا الأنظمة العربية في موقف محرج عندما اتهمتها بأنها تعزز التطرف ويجب محاسبتها وفتح ملفاتها ومحاولة تغيير الوضع فيها بما في ذلك المناهج التعليمية[٦٢].

٤- مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير:

تبنت إدارة الرئيس بوش الابن تصميم نظام جديد للمنطقة مؤكـــدة على ذلك بإعلان مبادرة الشرق الأوسط الكبير مع السعي للحصول علـــى دعم أوروبا لها في قمتي الأطلسي ومجموعة الثماني المنعقدة في حزيران ٢٠٠٤[٦٣] وقد ركز المشروع على قضاياالديمقراطية والحكـــم الصـــالح واقتصاد السوق والتجارة الحرة، وفيما يلي عرض لأهم النقاط التي وردت فيه[٦٤]:

أ- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

ترى المبادرة -المشروع- أن الديمقراطية والحرية مفقودتان فـــي ارجاء الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل التي توصف على أنها بلد حرّ، أما أدوات تشجيع الديمقراطية فتتمثل بما يلي:

١- الانتخابات الحرة.

٢- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني.

٣- تطوير وسائل الإعلام المستقلة.

٤- رعاية إنشاء معاهد للتدريب على القيادة خاصة النساء

٥- تبني فكرة الشفافية ومكافحة الفساد.

٦- تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة

٧- بناء مجتمع معرفي.

٨- إصلاح التعليم.

٩ زيادة استخدام الإنترنت.

١٠- تدريس إدارة الأعمال.

ب- التحول الاقتصادي وإطلاق قدرات القطاع الخاص عن طريق تمويل النمو من قبل المؤسسات المالية الأوروبية والأمريكية.

ج- تشجيع التجارة في المنطقة عن طريق:

١- انضمام دول الشرق الأوسط إلى منظمة التجارة الدولية.

٢- إنشاء مناطق تجارية لتحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية.

٣- إقامة مناطق محددة في الشرق الأوسط تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات.

٤- إنشاء منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط على شاكله نموذج رابطة أسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي (أبك).

أما الملاحظات التي يمكن استخلاصها من مضمون المشروع فتتمثل فيما يلي:

١- تأتي المبادرة كمشروع أمريكي ينطلق من الهاجس الأمني لفرض الديمقراطية والحكم الصالح وفقاً للمنظور الأمريكي دون استشارة الأطراف المعنية بالأمر.

٢- تجاهل المشروع الصراع العربي الإسرائيلي ودعا إلى الإصلاح دون توفير مقدماته المتمثلة بالاستقرار في المنطقة والذي لا يمكن أن يتأتى إلا بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وحل المشكلة الفلسطينية.

٣- ان الولايات المتحدة التي تدعو للديمقراطية والإصلاح دعمت نظماً كانت تعتبرها إرهابية ومارقة، وأعادت تأهيلها مما يشير إلى أن الهدف الأساسي للمشروع هو طلب الاصطفاف من دول الشرق الأوسط خلف الولايات المتحدة لمواجهة "الإرهاب" من جهة والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى.

٤- تمتد المنطقة الجغرافية للمشروع من موريتانيا وحتى باكستان وأفغانستان، وتعتبر إسرائيل ضمن هذه المنطقة.

٥- الموقف العربي من مشروع الشرق الأوسط الكبير:

أ- طبيعة الإصلاح المنشود:

واجه المشروع الأمريكي للإصلاح والديمقراطية معارضة عربية شديدة على المستويين الرسمي والشعبي، ولم تكن المعارضة للإصلاح في ذاته، فالنظم والشعوب العربية تعي ضرورة الإصلاح، لكن ليس الإصلاح الذي تدعو له أمريكا لانعدام المصداقية الأمريكية من خلال السلوك الأمريكي في غزو العراق ودعم سياسة الإرهاب الاسرائيلي في فلسطين، إضافة لذلك فإن الإصلاح ينبغي أن ينبعث من الذات ولا يفرض من الخارج، وأن يكون إصلاحاً تدريجياً، إذ لا وجود لطريق مختصرة، أو لحرق المراحل، فالديمقراطية ليست مجرد حدث، بل هي عملية لا يمكن الوصول لها بطريق قصيرة كما في الكمبيوتر، كما أن الإصلاح لا يعني فصل السياسة عن الاقتصاد بدعوى الفساد الذي يتغلغل في الأبنية السياسية، ولا يعني تهميش دور الدولة وتحويل المجتمع إلى مزرعة للأثرياء، إذ يكون الإصلاح عن طريق التمسك بالضمانات والحقوق الاجتماعية وتعميقها لا أن يكون هدفه التخلي عن المواقف الوطنية والقومية باسترضاء أمريكا، لأن هذا الوضع يقيم حاجزاً بين الإصلاح والجماهير، فالإصلاح يعني سيادة القانون، المساواة أمام القانون، وترسيخ حقوق المواطن، والحريات الديمقراطية، واستقلال القضاء، والشفافية في الرقابة بحيث يتم من قبل المجتمع ومؤسساته حتى تتمأسس الدولة.

من جهة أخرى لا يمكن إنكار قيام عدد من النظم العربية باتخاذ خطوات في إطار السير على طريق الديمقراطية كوضع الدساتير، وتعديل

التشريعات القائمة وإجراء الانتخابات الحرة، وحرية الرأي والتعبير، فالأردن على سبيل المثال اتخذ خطوات على مسار الديمقراطية منذ عام ١٩٨٩ بإجراء انتخابات حرة، وتم إنهاء حالة الأحكام العرفية، والترخيص للأحزاب السياسية بالعمل، وسبق ذلك صدور الميثاق الوطني عام ١٩٩١[٦٥] الذي دعا إلى انتهاج الديمقراطية وإقامة دول القانون التي تلتزم بمبدأ سيادة القانون وتستمد شرعيتها وسلطانها وفاعليتها من إرادة الشعب الحرة، كما تلتزم كل السلطات فيها بتوفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته، كما نظر الميثاق إلى الدولة باعتبارها دولة كل المواطنين مهما اختلف آراؤهم واجتهاداتهم تقوم على التطبيق الفعلي لمبادئ المساواة والعدل، وتكافؤ الفرص وإتاحة المجال العملي للشعب للمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بحياته ومختلف شؤونه.

ب- مؤتمر القمة العربي المؤجل في تونس وقضية الإصلاح.

كان من المفترض أن يتضمن جدول أعمال القمة العربية التي ستعقد في تونس في أواخر آذار ٢٠٠٤ قضايا الإصلاح في العالم العربي، والنزاع العربي الإسرائيلي والملف العراقي، وبرنامج إصلاح الجامعة العربية، وتقدم الوفد المصري بمشروع للإصلاح يشدد على ضرورة تسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار منظومة متكاملة، بمعنى التأكيد على أن تتم تسوية النزاع بموازاة تطبيق الإصلاحات على أساس خارطة الطريق والمبادرة العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي تدعو إلى إقامة الدول العربية علاقات طبيعية مع إسرائيل شريطة

انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧، كما تطرق مشروع الإصلاح المصري إلى الحريات الأساسية وحقوق المرأة والحريات العامة وإصلاح القضاء وتحديث الاقتصاد وتنمية المعرفة على أن يترك لكل دولة تطبيق الإصلاحات بما يناسب أوضاعها وبالوتيرة التي تريد، إلا أن هذا المشروع قوبل بالمعارضة وبشكل خاص من قبل سوريا التي ترى أنه من غير الضروري تقديم مشروع للإصلاح في الوقت الحاضر لأن الأولوية يجب أن تعطي للنزاع العربي الإسرائيلي(٦٦).

كما تمت معارضة الإصلاح استناداً إلى الطرح المغربي الخاص بضرورة صياغة تشريعات جديدة، وكذلك النص الخاص بوضع المرأة، ولم يتمكن وزراء الخارجية العرب المجتمعين للتحضير لأعمال القمة الاتفاق على جدول الأعمال وبشكل خاص الاختلاف حول البيان الذي سيصدر عن القمة حول الإصلاح السياسي مما أدى إلى تأجيل عقد القمة العربية(٦٧).

ج- مؤتمر قمة تونس السادس عشر وقضية الإصلاح:

عقد مؤتمر القمة العربي -المؤجل- في تونس يومي ٢٢-٢٣ أيار مايو ٢٠٠٤، وأصدر المؤتمر إعلاناً دعي "إعلان تونس" أكد على التزام الدول العربية بتعزيز حرية التعبير والفكر والمعتقد، وضمان استقلال القضاء، وعلى مواصلة الإصلاح والتحديث من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وتعزيز دور مكونات المجتمع المدني كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية في بلورة معالم مجتمع الغد، وتوسيع مشاركة المرأة في المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، ودعم حقوقها ومكانتها في المجتمع، ومواصلة النهوض بالأسرة والعناية بالشباب العربي ودعم برامج التنمية الشاملة وتكثيف الجهود الرامية إلى الارتقاء بالأنظمة التربوية ونشر المعرفة، والتشجيع عليها والقضاء على الأمية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية على أساس المنافع المتبادلة، وترابط الاستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي بما يخدم القدرة التنافسية للاقتصاد العربي ويؤهله لإقامة شراكة متضامنة مع مختلف التكتلات الاقتصادية في العالم[٦٨].

كما أقر المؤتمر وثيقة للتطوير والإصلاح في الوطن العربي ركزت على ما يلي[٦٩]:

١- استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية تحقيقاً لتقدم المجتمعات العربية النابع من إرادتها الحرة بما يتفق مع قيمها ومفاهيمها الثقافية والدينية والحضارية، وظروف كل دولة وإمكاناتها.

٢- تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار في إطار سيادة القانون، وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير، وضمان استقلال القضاء بما يدعم دور مكونات المجتمع كافة بما فيها المنظمات غير الحكومية ويعزز مشاركة فئات الشعوب كافة رجالا ونساء في الحياة العامة ترسيخاً لمقومات المواطنة في الوطن العربي.

٣- الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع العربي، وتدعيم حقوقها ومكانتها في المجتمع تعزيزاً لمساهمتها في دفع عجلة التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية، ورفع معدلات النمو في وتفعيل دور القطاع الخاص واتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية وتطوير أجهزة الدولة لتقوم بدورها بشكل فعال في تنفيذ هذه الإصلاحات.

٥- العمل على الإسراع في إنجاز سوق عربية مشتركة، والإسراع بالمراحل المطلوبة لذلك، وتحقيق التكامل بين اقتصاديات الدول العربية، وتنمية الاستثمارات وتطوير العلاقات الاقتصادية البينية، وتدعيم انخراطها في اقتصاد السوق بما يكفل تعامل البلدان العربية مع بقية دول العالم كمجموعة اقتصادية متماسكة ومنفتحة على الدول والتجمعات الاقتصادية الأخرى، وإقامة تعاون وثيق مع الهيئات والتجمعات والفضاءات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

٦- وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية قصد ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد ومعالجة ظاهرة الفقر والأمية وحماية البيئة، وتوفير فرص العمل والرعاية الصحية في العالم العربي.

٧- تحديث البنية الاجتماعية والارتقاء بنظم التعليم وتطوير قواعد

المعرفة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والتقنية في العـــالم، وتمكين المجتمعات العربية من التعامل مع روح العصر في إطـــار صيانة الهوية واحترام التقاليد الأصيلة.

إن المحك الرئيسي لهذه الطروحات يتمثل في التطبيق العملي لهـــا في كل دولة عربية، بيد أن شعور النظم العربيـــة بأزمتهـــا، والضغـــوط الخارجية التي تمارس عليها سيجعلها قابلة للسير في طريـــق الإصـــلاح وإن كان وئيداً، وضم قوى اجتماعية جديدة إلى النخب الحاكمة، واتخـــاذ إجراءات حقيقية فيما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووقف انتهـــاك حقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد، ووضع آليات لمعالجـــة قضية الفقر والبطالة وهدر الموارد وإصلاح المؤسسات السياسية.

د- قمة الدول الصناعية الثماني والإصلاح:

سعت الولايات المتحدة إلى إشراك الدول الصناعية الثماني الكبرى لإضفاء مصداقية على مشروعها بعد تأكد زيف تبريراتها للحـــرب علـــى العراق، وقد اضطرت الولايات المتحدة إلى تعديل مشروعها قبل اجتمـــاع القمة فأسمت المشروع "المشاركة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مـــع منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا"، كما تضمن التعديل الإشارة إلـــى حل قضايا الشرق الأوسط الساخنة، والمقصود بذلك القضية الفلســـطينية، كما أكد التعديل على أن الإصلاح ليست له صبغة أمريكية، وتم الاعتراف في التعديل بأن الإصلاح لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها(٧٠).

هذا وعقدت القمة في منتجع سي آيلاند بجورجيا بالولايات المتحدة في الفترة من ٨-١٠ حزيران ٢٠٠٤، وحضرها قادة ست دول عربيـــة

وإسلامية هي الأردن والجزائر والبحرين واليمن وأفغانستان وتركيا إضافة إلى رئيس العراق الجديد، وناقشت القمة عدة موضوعات أهمها: العراق وتشجيع الإصلاحات في الشرق الأوسط الكبير وإقامة شركات في مجال مكافحة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل[٧١]. وتبنت القمة تأكيد الدعم لإصلاحات ديمقراطية واجتماعية واقتصادية، لكن الجديد في هذا الإعلان خلافاً لمشروع الرئيس بوش الابن أنه أكد على أن الإصلاح الناجح يتوقف على البلدان في المنطقة، وأن التغيير لا يجب ولا يمكن أن يفرض من الخارج، كما أكدت القمة على تأييد تحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي الإسرائيلي تقوم على قرارات الأمم المتحدة، ودعت اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط إلى عقد اجتماع في المنطقة في حزيران ٢٠٠٤ للعمل على دفع مفاوضات السلام المجمدة بين الفلسطينيين والإسرائيليين[٧٢].

وتبنت القمة مبادرة للتنمية تعول على القطاع الخاص، أما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل فقد أكدت القمة على تعزيز تدابير مكافحة نشر المواد النووية وأبدت مخاوفها إزاء مساعي كوريا الشمالية لتطوير السلاح النووي، كما أكدت على اتحاد قادة الدول الثماني في تصميمهم على حل المشكلات التي يطرحها تقدم البرنامج النووي الإيراني[٧٣].

وبموافقة الدول الثماني على مشروع الإصلاح الأمريكي تكون الولايات المتحدة قد نجحت في تأكيد التزام الدول الصناعية الكبرى بمشروع الإصلاح الأمريكي للشرق الأوسط.

خاتمة

اتضح من السياق العام للدراسة أن منطقة الشرق الأوسط تشكل موقعاً للصراع بين القوى الكبرى من أجل السيطرة عليها، وأنها محل للاستتباع، فمنذ أن بدأت الحرب الباردة والولايات المتحدة جادة في السعي من أجل ربط المنطقة بأحلاف تقودها بغية استغلال ثرواتها واستثمار موقعها وتأمين الوجود الإسرائيلي ومواجهة الاتحاد السوفيتي، ولم تخل فترة رئاسة أمريكية من مشروع للسيطرة على المنطقة بدءاً بحلف بغداد ومروراً بمبدأ الفراغ ومشروع كارتر ومبدأ الإجماع الاستراتيجي الذي طرحه ريجان ووصولاً إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحه جورج بوش الابن وأضحى الاهتمام بالسيطرة على منطقة الشرق الأوسط محوراً أساسياً من محاور سياسته الدولية حيث قام بتصنيف القوى في العالم إلى قوتين أو معسكرين هما معسكر الخير ومعسكر الشر، واعتبر الشرق الأوسط حاضنة ومفرخة للشرور، أو ما دعاه بالإرهاب الذي يشكل حسب تصوره خطراً على العالم الحر من جهة وعلى أسلوب الحياة الأمريكية، وتكمن خطورة سياسة بوش من كونها تنطلق من منطلقات عقائدية من جهة ومن رغبة في الهيمنة وبسط النفوذ وإعادة مسار التاريخ إلى عهد الاستعمار القديم الذي يتمثل بالسيطرة العسكرية المباشرة وإقامة القواعد من جهة ثابتة، ومن محاولته إعادة تشكيل ثقافة المنطقة من جهة ثالثة لتقبل الوجود الأمريكي في المنطقة بل والترحيب به واستلهام نمط الحياة الأمريكي.

أما دول أوروبا الغربية فقد هدفت من منطلق تعارض مصالحها مع

الهيمنة الأمريكية في المنطقة إلى ربط المنطقة بنمط من العلاقات يحقق لها مصالحها الاقتصادية والأمنية دون أن توافق على الحد الأدنى من المطالب العربية إضافة إلى محاولتها أضعاف قوة التأثير العربي عن طريق الاضرار على التعامل مع الدول العربي فرادى.

أما إسرائيل فهي في سعيها لفرض سيطرتها على المنطقة وتحقيق "السلام" بالمفهوم الإسرائيلي القائم على الاعتراف بوجودها وأمنها وحدودها الآمنة وتفوقها طرحت مشروع الشرق الأوسط الجديد بعد أن تأكد لها أن الإرادة العربية صامدة وغير قابلة للركوع عن طريق القوة، مما حدا بها –إسرائيل– إلى طرح مشروع للشرق الأوسط كنظام اقليمي متعدد الثقافات والحضارات تغيب فيه مفهوم الأمن القومي العربي وتكون فيه القوة المهيمنة بسبب إمكاناتها العسكرية والتقنية والمالية والقوى المؤيدة لها في هذا النظام خاصة تركيا التي تربطها بها علاقات وثيقة.

كما اتضح من سياق الدراسة أن هذه المشاريع تتراجع كلما بدأت بوادر النهوض للقوة العربية، ويمكن من هذه الدراسة استنتاج الأمور التالية:

١- أن القوى الغربية –بما فيها إسرائيل– لا يمكن أن تثق بأي نظام حكم عربي مهما كان مهادناً لها، بل تريد إقامة نظم خاضعة كلياً لها كما هو الحال في أفغانستان والعراق.

٢- أن النظم العربية لا مناص لها من التأكد أن التفاف شعوبها حولها ودعمها لها هو الذي يوفر لتلك النظم الاستقرار والاستمرار.

٣- ضرورة الإصلاح في المنطقة العربية بكافة محاوره الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية على أن يكون الإصلاح نابعاً مـــن الداخـــل وغير مفروض بإرادة خارجية، وأن يتجسد الإصـــلاح فـــي إطـــار برنامج اجتماعي واضح يشكل أساساً للنهوض العربي.

الهوامش

(١) شريف جويد العلوان، السياسة الخارجية الامريكية وأزمة الشرق الأوسط، ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (بغداد: مطبعة المعارف، الطبعة الأولى، ١٩٧٨)، ص١٨.

(٢) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، دارسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر، ١٩٧٩)، ص٢٨.

(٣) جمال مصطفى عبدالله السلطان، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ١٩٧٩- ٢٠٠٠ (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٢٧-٢٨.

(٤) جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص١٧-١٨.

(٥) شريف جويد العلوان، مرجع سابق، ص٢٠-٢١.

(٦) حامد ربيع، الأبعاد الاستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي (بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة استراتيجيات عربية رقم ( )، ١٩٨٣)، ص٢١.

(٧) جمال مصطفى عبدالله السلطان، مرجع سابق، ص٥١.

(٨) ماجدة عودة محمد أبو جاموس الدعجة، سياسة الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وأزمة الخليج (عمان: مديرية المطابع العسكرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦)، ص٢٨.

(٩) حامد ربيع، مرجع سابق، ص٦٢.

(١٠) أنس مصطفى كامل ، وحدة البحر المتوسط في التقاليد الأوروبية، في حامد ربيع -محرر-، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي- المتغيرات- (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص٩٣.

(١١) أحمد منصور ، أضواء على السياسة الامريكية في الشرق الأوسط (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٤)، ص٦١.

(١٢) المرجع السابق، ص٦٢.

(١٣) انظر شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة دار الجليل (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص٢٣ وما بعدها.

(١٤) أحمد يوسف أحمد، العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي، مناقشة لبعض الأبعاد السياسية، في مركز دراسات الوحدة العربية، التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي -ندوة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آذار /مارس ، ١٩٩٤)، ص١٨.

(١٥) سامي منصور (اشراف) الحوار العربي الأوروبي، بحث عن بداية جديدة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، عدد ٥٩، ١٩٨٤)، ص٤٣.

(١٦) هيفاء أحمد السامرائي، الحوار العربي الأوروبي (بغداد: منشورات وزارة الإعلام والثقافة، سلسلة دراسات رقم ٣٠٠، ١٩٨٢)، ص١٢٩.

(١٧) عفاف محمد الباز ومحمد صابر عنتر ، الترابط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمصالح القومية الأوروبية، في حامد ربيع -محرر- المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، مرجع سابق، ص٢٤٣.

(١٨) هيفاء أحمد السامرائي، الحوار العربي الأوروبي (بغداد: دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات رقم ٣٠٠، ١٩٨٢)، ص٤٦-٤٧.

(١٩) سامي منصور، مرجع سابق، ص٤٤.

(٢٠) عبدالمنعم زنابيلي، الحوار العربي الأوروبي (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، سلسلة دراسات اجتماعية، رقم ٧، ١٩٩٢)، ص٦٥-٦٧.

(٢١) سامي منصور، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢٢) المرجع السابق، ص٩٠.

(٢٣) هيفاء أحمد السامرائي، مرجع سابق، ص٩٧-١١٦.

(٢٤) سامي منصور، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢٥) عبدالمنعم زنابيلي، مرجع سابق، ص٣٧٦.

(٢٦) سامي منصور، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٢٧) هيفاء أحمد السامرائي، مرجع سابق، ص١٩٠-١٩١.

(٢٨) اسامة الغزالي حرب، الحوار والسياسة الخارجية للجماعة الأوروبية، في حامد ربيع (محرر)، المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي، مرجع سابق، ص٢٧٨.

(٢٩) عبدالمنعم زنابيلي، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٣٠) اسامه الغزالي حرب، مرجع سابق، ص٣٧٢.

(٣١) هاني حبيب ، الشراكة الأوروبية المتوسطية، مالها وما عليها، وجهة نظر عربية (دمشق: الدار الوطنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص٤٣.

(٣٢) المرجع السابق، ص٨٦-٨٩.

(٣٣) علي الكنز، المشروع الأورومتوسطي بين الواقع والخيال، في سمير أمين وأخرون، العلاقات العربية الأوروبية، دارسة نقدية (القاهرة، مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص٥٨.

(٣٤) توماس .أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الأوسط، من ١٧٨٤-١٩٧٥ (دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٥)، ص٢٧٢-٢٧٦.

(٣٥) جواد الحمد -محرر- توجهات امريكية تجاه الشرق الأوسط (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، سلسلة تقارير رقم ١٥، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)، ص١٣.

(٣٦) شريف جويد العلوان، مرجع سابق، ص٣١.

(٣٧) ماجدة عودة الله محمد أبو جاموس الدعجة، مرجع سابق، ص٢٩.

(٣٨) توماس . أ. بريسون، مرجع سابق، ص٣٣٣.

(٣٩) المرجع السابق، ص٣٥٤.

(٤٠) ماجدة عودة الله محمد أبو جاموس الدعجة، مرجع سابق، ص٣٣.

(٤١) توماس. أ. بريسون، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(٤٢) أحمد عبدالرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، ابريل /نيسان، ١٩٧٨)، ص٨٦.

(٤٣) المرجع السابق، ص٧٦.

(٤٤) أحمد عبدالرحيم مصطفى، مرجع سابق، ص١٤٣.

(٤٥) رسالة ايزنهاور إلى الكونغرس الامريكي ، نقلاً عن يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي، دارسة عامة لموقع المنطقة في الصراع (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٦)، ص٢١٤-٢٢١.

(٤٦) قرار الكونغرس الامريكي في آذار ١٩٥٧ نقلاً عن المرجع السابق، ص٢٢٢.

(٤٧) توماس .أ. بريسون، مرجع سابق، ص٦١٤.

(٤٨) ماجدة عودة الله أبو جاموس الدعجة، مرجع سابق، ص٥٤.

(٤٩) حسين آغا وأخرون، الاستراتيجية الاميركية الجديدة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سلسلة الدراسات الاستراتيجية رقم ١١، الطبعة الأولى، ١٩٨٢)، ص٩-١٠.

(٥٠) حسن آغا وأخرون، مرجع سابق، ص١٨-٢٠.

(٥١) ماجدة عودة الله أبو جاموس الدعجة، مرجع سابق، ص٥٦.

(٥٢) يحيى أحمد الكعكي، مرجع سابق نقلاً عن إذاعة صوت اميركا بتاريخ ١٩٨٢/٩/٢، من ٢٣٨-٢٢٤٠.

(٥٣) جمال مصطفى عبدالله السلطان، مرجع سابق، ص١٦٠.

(٥٤) المرجع السابق، ص١٨٨.

(٥٥) ماجدة عودة الله أبو جاموس الدعجة، مرجع سابق، ص٧٣.

(٥٦) هيثم الكيلاني ، على هامش الحرب الامريكية على أفغانستان، في مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ١٨، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص٨٧.

(٥٧) عصام نعمان، امريكا والمسلمون: مشكلة علاقة، المستقبل العربي، عدد نيسان، ٢٧٨، ٢٠٠٢، ص٧٨.

(٥٨) سليم الحص، كلمة رئيس ندوة العمل الوطني، المستقبل العربي، عـدد نيسـان، ٢٨٧، ٢٠٠٢، ص٧٣.

(٥٩) سعيد رفعت، الاجتياح الاسرائيلي: بين الاهداف والنتائج، شؤون عربية ، عـدد ١١٠، صيف ٢٠٠٢، ص١١.

(٦٠) عادل محمد سليمان، الحملة الامريكية ضد الارهاب خارج افغانستان، السياسـة الدولية، عدد ابريل ١٤٨، ٢٠٠٢، ص٧٥.

(٦١) عمرو موسى، كلمة العدد "شؤون عربية" عدد ١١٠، صيف ٢٠٠٢، ص٤-٥.

(٦٢) نبيل الشريف، ندوة العدد، انعكاس الحرب الامريكية على افغانستان، دراسـات شرق أوسطية، عدد ١٨١، شتاء، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص٥٣.

(٦٣) فولكر برينتيس، مبادرة الشرق الأوسط الكبير الامريكية وأوروبا، قضايا اساسية على جانبي الأطلسي، في صحيفة الرأي الأردنية بتـاريخ ٢٠٠٤/٤/٥، عـدد ١٢٢٥٠، ص٣٤.

(٦٤) ورد النص الكامل للمبادرة في صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ ١٣ فبراير/شـباط ٢٠٠٤.

(٦٥) الميثاق الوطني الأردني عام ١٩٩١، منشور في كتاب أمين المشـاقبة، النظـام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية (عمان: دار ومكتبـة الحـامد للنشـر والتوزيع، الطبعة السادسة، ٢٠٠٢، ص٤١٢.

(٦٦) صحيفة الرأي الأردنية ، ٢٠٠٤/٣/٢٧، عدد ١٢٢٤١، ص٢٦.

(٦٧) وثـائق للاصـلاح السياسـي أمـام القمـة فـي CNNarabic. Com بتـاريخ ٢٠٠٤/٥/٢١، نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط اللندنية.

(٦٨) بيان مؤتمر قمة تونس، نقلاً عن صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٤/٥/٢٤، عـدد ١٢٢٩٩، ص٢٣.

(٦٩) نص وثيقة التطوير والاصلاح في الوطن العربي، نقلاً عـن صحيفـة الـرأي الأردنية، بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٤، عدد ١٢٢٩٩، ص٢٢.

(٧٠) أحمد الشقيرات، مغالطات خطة اصلاح الشرق الأوسط، في صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٤/٦/١١، عدد ١٢٣١٧، ص٢٣.

(٧١) صحيفة الرأي الأردنية، بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٩، عدد ١٢٣١٥، ص٢٣.

(٧٢) صحيفة الرأي الأردنية، بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١، عدد ١٢٣١٧، ص١.

(٧٣) صحيفة الرأي الأردنية، بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٢، عدد ١٢٣١٨، ص١.